وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي تبسي – تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: 2025

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

ماستر تخصص: اقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ:

تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

من إعداد الطالب(ة):

– دينار خولة

تحت اشراف:

– د مشير الوردي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
كمال شريط	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
مشير الوردي	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا ومقررا
محمد الامين بلهوشات	أستاذ محاضر – ب –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024-2025

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990–2023)، باستخدام نماذج ARDL . تم بناء نموذجين قياسيين: الأول لقياس تأثير النفقات العامة والإيرادات العامة على الصادرات (كمتغير تابع)، والثاني لقياس تأثير النفقات العامة والإيرادات العامة على الواردات (كمتغير تابع). بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة، تم تحديد درجة التأخير المثلى في كل نموذج باستخدام معايير Akaike و .HQأظهرت نتائج التقدير في المدى القصير وجود علاقة معنوية بين النفقات العامة والصادرات في النموذج الأول، وبين الإيرادات العامة والواردات في النموذج الثاني. كما بينت الدراسة أن هناك تصحيحًا سريعًا للانحرافات في كلا النموذجين عبر معلمات تصحيح الخطأ السلبية. أما في المدى الطويل، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين الإيرادات العامة والصادرات في النموذج الأول، وبين النفقات العامة والواردات في النموذج الثاني. كما تم التأكد من استقرار النموذجين عبر اختبارات الاختلال الهيكلي والاختبارات الأخرى، مما يعكس مصداقية النتائج المتوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: موازنة عامة، تجارة خارجية، نفقات عامة، إيرادات عامة، ARDL.

Summary:

This study aims to analyze the impact of the public budget on foreign trade in Algeria during the period (1990–2023), using ARDL models. Two econometric models were constructed: the first to measure the effect of public expenditures and public revenues on exports (as the dependent variable), and the second to measure the effect of public expenditures and public revenues on imports (as the dependent variable). After verifying the stationarity of the time series using the unit root test, the optimal lag length in each model was determined using the Akaike and HQ criteria. The short-term estimation results showed a significant relationship between public expenditures and exports in the first model, and between public revenues and imports in the second model. The study also indicated a rapid correction of deviations in both models through negative error correction terms. In the long term, the results showed a significant relationship between public revenues and exports in the first model, and between public expenditures and imports in the second model. The stability of both models was confirmed through structural break tests and other diagnostics, reflecting the reliability of the obtained results.

Keywords: Public budget, foreign trade, public expenditures, public revenues, ARDL.

شكر وعرفان

أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف، الدكتور مشير الوردي، على توجيهاته القيمة، ورؤيته الثاقبة التي كانت دافعًا رئيسيًا لتحقيق هذا النجاح. كان لدعمه الكبير دور لا يُقدّر بثمن في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى عائلتي الغالية، وبالأخص إلى والدي الذي كان هو المُلهم الأول والداعم الأكبر لي في هذه الرحلة. لا يمكن للكلمات أن تعبر عن امتناني له، فهو مصدر قوتي وصبري.

شكراً لكم جميعاً على حبكم، ودعمكم الذي لا ينتهي.

إهداء

إلى نفسي....، وإلى كل من كان خلف كواليس هذا النجاح: أمي، أبي، وإخوتي، الذين كانوا دائمًا الدعم والقدوة في كل لحظة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات .....أ

قائمة الجداول ..... **د**

قائمة الأشكال ..... **و**

قائمة الملاحق ..... **ز**

مقدمة **1**

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

تمهيد.....6

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للموازنة العامة والتجارة الخارجية 6

المطلب الأول: المفهوم العام للموازنة العامة 6

1.تعريف الموازنة العامة.6

2.أهمية الموازنة العامة 7

3.مكونات الموازنة العامة.....8

المطلب الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية 10

1.تعريف التجارة الخارجية وأهميتها 10

2.عناصر التجارة الخارجية 11

3. أسباب التجارة الخارجية..... 12

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية 13

1. النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية 13

2. النظريات النيو كلاسيكية للتجارة الخارجية 15
3. النظريات الحديثة للتجارة الخارجية 17
المبحث الثاني: الدراسات العلمية السابقة..... 18
المطلب الاول: دراسات باللغة العربية..... 18
المطلب الثاني: دراسات أجنبية 23
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.....25
خلاصة 30

الفصل الثاني: قياس تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية بإستخدام ARDL

تمهيد 32
المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة..... 32
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وأدوات جمع البيانات 32
1.التعريف بمتغيرات الدراسة 32
2.مبررات إختيار الفترة الزمنية وتطور المتغيرات الإقتصادية المدروسة 33
المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة..... 37
1.إستقرارية السلاسل الزمنية 38
2.إختبار الإرتباط الذاتي 39
3.إختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test..... 39
4.إختبار التوزيع الطبيعي..... 40
المطلب الثالث: منهجية ARDL 40
1. إختبار التكامل المشترك bounds test 40
2. تحديد فترات الإبطاء المثلى..... 41
3. تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير 41

المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها 42
المطلب الأول: عرض النتائج وتحليلها 42
1. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية 42
2. تقدير النموذج الأولARDL 43
3. تقدير النموذج الثانيARDL.....46
المطلب الثاني: مناقشة النتائج 51
خلاصة 53
خاتمة 54
قائمة المراجع..... 58

القوائم

(الأشكال-الجداول-الملاحق)

قائمة الجداول

جدول 1: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية 26
جدول 2: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية 27
جدول 3: مقارنة الدراسة الحالية مع دراسات باللغة الأجنبية 28
جدول 4: نتائج إختبارات جذر الوحدة عند المستوى 42
جدول 5: نتائج إختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول 43
جدول 6: نتائج إختبار الحدود bounds Test 44
جدول 7: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ 45
جدول 8: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل 45
جدول 9: نتائج إختبارات التشخيص 46
جدول 10: نتائج إختبار Ramsey reset test 47
جدول 11 نتائج إختبار الحدود bounds Test 47
جدول 12: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ 48
جدول 13: نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل 49
جدول 14: نتائج إختبارات التشخيص 49
جدول 15: نتائج إختبار Ramsey reset test 50

قائمة الأشكال

الشكل 1: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2023 33
الشكل 2: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2023 34
الشكل 3: تطور النفقات العامة الجزائرية خلال الفترة 1990-2023..... 35
الشكل 4: تطور الإيرادات العامة الجزائرية خلال الفترة 1990-2023 35
الشكل 5: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 36
الشكل 6: تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023..... 37
الشكل 7: فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL..... 44
الشكل 8: نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج..... 46
الشكل 9: نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى..... 48
الشكل 10: نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج..... 50

قائمة الملاحق

الملحق 1: تطور متغيرات الدراسة للجزائر خلال الفترة (1990-2023) 68
الملحق 2: إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة 69
الملحق 3: إختبار التكامل المشترك للنموذج الأول لمتغيرات الدراسة 69
الملحق 4: درجة التأخير المثلى لنموذج الأول..... 70
الملحق 5: تقدير العلاقة القصيرة الأجل لنموذج الأول 70
الملحق 6: تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الأول 70
الملحق 7: إختبارات التشخيص..... 71
الملحق 8: إختبار cusum..... 71
الملحق 9: إختبار Ramsey Reset Test..... 72
الملحق 10: إختبار التكامل المشترك لنموذج الثاني لمتغيرات الدراسة 72
الملحق 11: درجة التأخير المثلى لنموذج الثاني..... 73
الملحق 12: تقدير العلاقة القصيرة الأجل لنموذج الثاني 73
الملحق 13: تقدير العلاقة الطويلة الأجل لنموذج الثاني..... 73
الملحق 14: إختبارات التشخيص..... 74
الملحق 15: إختبار cusum 74
الملحق 16: إختبار Ramsey Reset Test..... 74

مقدمة

مقدمة

تمهيد

تُعد الموازنة العامة للدولة إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والإجتماعية، حيث تعكس السياسة المالية للدولة من خلال الإيرادات العامة والنفقات الحكومية. وتلعب دورًا حيويًا في ضبط التوازن الإقتصادي وتعزيز الإستقرار المالي، مما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مختلف جوانب النشاط الإقتصادي، بما في ذلك التجارة الخارجية. فالموازنة العامة، من خلال سياساتها الضريبية والإنفاق العام، يمكن أن تؤثر على الطلب الكلي، الإنتاج المحلي، معدلات التضخم، ومعدلات الصرف، مما ينعكس في النهاية على أداء القطاع الخارجي للدولة.

في الجزائر، تُعد التجارة الخارجية محورًا إستراتيجيًا للتنمية الاقتصادية، نظرًا لإعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على عائدات الصادرات، خاصة من المحروقات، كمصدر رئيسي للعملة الصعبة وتمويل العجز في الموازنة العامة. ومع ذلك، فإن التقلبات التي تشهدها الموازنة العامة، سواء من حيث الإيرادات العامة المتأتية أساسًا من الجباية النفطية أو من حيث النفقات الحكومية، قد يكون لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على التجارة الخارجية. فعلى سبيل المثال، تؤثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات، معدلات الصرف، القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، ومستوى الإنفتاح الاقتصادي.

وبالنظر إلى التقلبات الإقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال العقود الماضية، خاصة في ظل تذبذب أسعار النفط، أصبح من الضروري دراسة العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية، لتحديد طبيعة هذا التأثير، سواء كان إيجابيًا أم سلبيًا، وتقييم مدى إستجابة التجارة الخارجية للتغيرات المالية. إن فهم هذه العلاقة يساعد صناع القرار على تبني سياسات إقتصادية ومالية أكثر كفاءة لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري على المستوى الدولي.

التساؤل الرئيسي:

ما مدى تأثير التغيرات في الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما طبيعة العلاقة بين الإيرادات العامة والتجارة الخارجية في الجزائر؟

2. كيف تؤثر النفقات العامة على التجارة الخارجية في الجزائر؟

3. هل تختلف العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية بين الأجلين القصير والطويل؟

الفرضية الرئيسية:

تؤثر النفقات العامة والإيرادات العامة على أداء التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك من خلال تأثيرهما على حجم الصادرات والواردات.

الفرضيات الفرعية:

1. تساهم النفقات العامة في تعزيز الصادرات الجزائرية.

2. تؤدي زيادة النفقات العامة إلى الحد من الواردات في الجزائر.

3. يكون إرتفاع الإيرادات العامة دور في دعم نمو الصادرات الجزائرية.

4. تؤدي زيادة الإيرادات العامة إلى تقليص حجم الواردات في الجزائر.

5. تظهر نتائج مختلفة للعلاقة بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل.

أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهمية كبيرة على المستويين الأكاديمي والتطبيقي، حيث يساهم في فهم تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر، وهو موضوع حيوي بالنظر إلى إعتماد الإقتصاد الوطني على عائدات الصادرات، خاصة من المحروقات. فمن الناحية العلمية، يضيف البحث قيمة إلى الدراسات الإقتصادية من خلال تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية بإستخدام نماذج قياسية متقدمة مثل ARDL، مما يتيح فهماً دقيقاً للعلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرين، ويساهم في سد الفجوة البحثية المتعلقة بمدى تأثر القطاع الخارجي بالسياسات المالية. أما من الناحية التطبيقية، فتُمكن نتائجه صناع القرار من تحسين السياسات المالية والتجارية عبر إدارة الإيرادات والنفقات العامة بطريقة تدعم التجارة الخارجية وتحد من العجز التجاري. كما تكمن أهميته الاقتصادية في تقديم حلول لتعزيز الإستقرار المالي، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الإقتصاد الجزائري، مثل تقلبات أسعار النفط، مما يساعد في وضع إستراتيجيات مالية أكثر كفاءة تدعم تنويع مصادر الدخل القومي. علاوة على ذلك، تغطي الدراسة فترة طويلة (1990–2023)، ما يسمح بتحليل تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية في ظل مختلف الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، مما يوفر رؤية شاملة لإتجاهات السياسة المالية والتجارية. وبذلك، يساهم البحث في تقديم توصيات للمؤسسات الحكومية، مثل وزارة المالية والبنك

المركزي، حول كيفية تحقيق التوازن بين الإنفاق العام وتعزيز القدرة التنافسية للتجارة الخارجية، مما يجعله ذا أهمية نظرية وعملية في دعم التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990–2023، من خلال دراسة تأثير التغيرات في عناصر الموازنة، سواء من حيث الإيرادات العامة أو النفقات العامة، على مؤشرات التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات. كما تسعى إلى الكشف عن طبيعة هذه العلاقة على المديين القصير والطويل، باستخدام أدوات القياس الإقتصادي المناسبة، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للدور الذي تلعبه السياسة المالية في توجيه التجارة الخارجية. وتطمح الدراسة من خلال نتائجها إلى تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تُسهم في صياغة سياسات اقتصادية فعالة تدعم التوازن الخارجي وتعزز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

منهج الدراسة:

لتحقيق فهم دقيق لعناصر الإشكالية والوصول إلى نتائج أكثر موضوعية، سيتم الإلتزام بقواعد المنهج العلمي من خلال إتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم في الجزء الوصفي تقديم إطار نظري حول الموازنة العامة والتجارة الخارجية، مع إستعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بينهما. أما في الجزء التحليلي، فسيتم الإعتماد على الأدوات الكمية والقياسية لإختبار العلاقة بين المتغيرين، وذلك بإستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، التي تتيح تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية في الجزائر. ويُنتظر من هذا النهج أن يساهم في تقديم تحليل علمي ومعمق لأثر السياسة المالية على أداء القطاع الخارجي، بما يتيح التوصل إلى نتائج دقيقة قابلة للتفسير، ويساعد على صياغة توصيات واقعية وفعالة تدعم متخذي القرار في تحسين جودة السياسات الاقتصادية وتعزيز كفاءتها.

الحدود الزمانية:

تقتصر هذه الدراسة على الفترة الزمنية من 1990 إلى2023 حيث سيتم تحليل تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر خلال هذه الفترة.

الحدود المكانية:

تركز الدراسة على الجزائر بإعتبارها النموذج الرئيسي في هذا البحث، مع تحليل البيانات المتعلق بالموازنة العامة و التجارة الخارجية في إطار الإقتصاد الوطني الجزائري.

تقسيم البحث:

ستضم هذه الدراسة فصلين رئيسيين، حيث سنركز في الفصل الأول على الجانب النظري، إذ سنقوم بتوضيح الإطار المفاهيمي للموازنة العامة والتجارة الخارجية، من خلال تعريف كل منهما، وبيان أهميتهما في الاقتصاد الوطني، إلى جانب التطرق إلى النظريات الاقتصادية التي تفسر العلاقة بين المالية العامة والتجارة الخارجية. كما سيتم إستعراض مجموعة من الدراسات السابقة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، التي تناولت هذا الموضوع، بهدف الإستفادة من نتائجها وتحديد الفجوات البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها.

أما الفصل الثاني، فقد خُصص للجانب التطبيقي، حيث سيتم تقديم المتغيرات المستخدمة في الدراسة، مع توضيح مصادر البيانات وآلية معالجتها، بالإضافة إلى شرح الأدوات والأساليب القياسية المعتمدة في التحليل، خاصة نموذج أشعة الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، والذي يسمح بدراسة العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية على المديين القصير والطويل. كما تم عرض النتائج المتحصل عليها من التحليل القياسي، مع تفسيرها وربطها بالإطار النظري، إلى جانب مناقشتها بشكل مفصل لتحديد مدى إتساقها مع الفرضيات المطروحة، وإستخلاص الدلالات الإقتصادية التي من شأنها أن تُسهم في بناء رؤية أوضح للسياسات المالية والتجارية الملائمة، بما يعزز من فاعلية التدخلات الإقتصادية الرامية إلى دعم أداء القطاع الخارجي في الجزائر.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

تمهيد:

تُعد الموازنة العامة أداة رئيسية للسياسة المالية، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، سواء من خلال النفقات العامة أو الإيرادات العامة. ومن جهة أخرى، تمثل التجارة الخارجية محركًا مهمًا للنمو الإقتصادي من خلال تعزيز التبادل التجاري بين الدول. بناءً على ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري للعلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية، إضافة إلى استعراض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

يتناول المبحث الأول المفاهيم الأساسية لكل من الموازنة العامة والتجارة الخارجية، حيث سيتم التعريف بالموازنة العامة وأهميتها ومكوناتها، إلى جانب مفهوم التجارة الخارجية، عناصرها، أسبابها، والنظريات التي تفسرها. أما المبحث الثاني، فسيخصص لإستعراض الدراسات السابقة، مقسمة إلى دراسات محلية تركز على الإقتصاد الجزائري، ودراسات عربية وأجنبية تتناول تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية في سياقات إقتصادية مختلفة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للموازنة العامة والتجارة الخارجية

تُعد الموازنة العامة أداة رئيسية للسياسة المالية، حيث تعكس أولويات الدولة من خلال الإيرادات والنفقات. كما تلعب التجارة الخارجية دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي عبر تبادل السلع والخدمات بين الدول. ويهدف هذا المبحث إلى توضيح مفاهيم الموازنة العامة والتجارة الخارجية، أهميتهما، مكوناتهما، وأبرز النظريات المفسرة للعلاقات التجارية الدولية.

المطلب الأول: المفهوم العام للموازنة العامة

1. تعريف الموازنة العامة

تتعدد تعريفات الموازنة العامة وتتنوع حسب الزاوية أو الجانب الذي يركز عليه الباحث أو المؤلف، وفيما يلي بعض من هذه التعريفات الموجودة في كتب المالية العامة.

- الموازنة العامة هي "تقدير مفصل لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمدة من السلطة التشريعية المختصة، تمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الأقتصادية والإجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها" (محمدخصاونة، 2014، صفحة 151).

- تعرف الموازنة العامة على أنها: "خطة مالية تصدر بصك تشريعي تقدّر فيها النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، وتحدد العلاقة بينهما وتوجههما معا نحو تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية قادمة غالبًا ما تكون سنة" (سعيد، 2010، صفحة 311).
- الموازنة العامة "ليست فقط أداة محاسبية تبين الإيرادات والنفقات المستقبلة، بل هي أيضًا وثيقة الصلة بالإقتصاد و وسيلة الدولة في تحقيق أهدافها" (أحمدحشيش، 2006، صفحة 269).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن إستنتاج تعريف للموازنة العامة على أنها تقدير متوقع للإيرادات ونفقات الدولة خلال فترة محددة، غالبا ما تكون سنة مالية.

2. أهمية الموازنة العامة

في الوقت الراهن، تكتسب الموازنة العامة أهمية متزايدة نظرا لتأثيراتها السياسية والاقتصادية والإجتماعية في مختلف البلدان، في ما يلي، سنستعرض كيف تساهم هذه الأهمية في تشكيل السياسات الوطنية وتنفيذها:

1.2. أهمية الموازنة العامة من الناحية السياسية:

تتمتع الموازنة العامة بأهمية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، حيث يلزم الدستور السلطة التنفيذية بتقديم الميزانية سنويا إلى المجالس النيابية للموافقة على صرف النفقات وجمع الإيرادات. هذا يضمن الرقابة المستمرة من قبل هذه المجالس على الحكومة، إذ يمكن تعديل الإعتمادات المطلوبة أو رفض مشروع الميزانية بالكامل. وتزداد أهمية هذا الدور في ضوء حقيقة أن العديد من الثورات والتغيرات الدستورية كانت نتيجة لسوء الأوضاع المالية، مما أدى إلى مطالبات الشعب بتوسيع نطاق سلطته في مراقبة الشؤون المالية للدولة.

بصفة عامة، تميل القوة السياسية في الدول إلى التركز في يد السلطة المسؤولة عن إعتماد الميزانية، في الدول الديمقراطية، تتجمع السلطة السياسية والمالية عادة في يد ممثلي الأمة في المجالس النيابية، بينما في الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية، يتمركز كل من القوة السياسية والمالية في يد السلطة التنفيذية. وهذا الأمر يجعل من الصعب، إن لم يكن مستحيلا، إخضاع السلطة التنفيذية لرقابة حقيقية وفعالة من قبل المجالس النيابية. من جهة أخرى، يسهم إعتماد المجالس النيابية للميزانية في تعزيز الثقة في المالية العامة للدولة، نظرا لما يترتب عليه من رقابة دقيقة وعلنية على هذه المالية، مما يحد من تأثير السلطة التنفيذية عليها ويقلل من المفاجآت التي قد تواجه دائني الدولة (عادل، 2006، صفحة 276).

2.2.أهمية الموازنة العامة من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية:

تُعد الموازنة العامة للدولة أداة أساسية ذات أهمية إقتصادية وإجتماعية، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الشاملة. فمن الناحية الاقتصادية، تُسهم الموازنة العامة في تنمية المشروعات الإقتصادية من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة لها، وتقديم إعانات إنتاج تُساعد هذه المشروعات على النمو والإستمرار، مما يُعزز الإقتصاد الوطني. وعلى المستوى الإجتماعي، تُعد الموازنة العامة أداة لتحقيق العدالة الإجتماعية وتقليل الفجوة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع. فمن خلال سياسات الإنفاق العام والإيرادات، يمكن إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل. كما تُسهم في تقديم الإعانات لمواجهة البطالة والعجز والمرض، بالإضافة إلى دعم إنتاج السلع الضرورية لتخفيض أسعارها لصالح الشرائح الأقل دخلا (مبروك، 2015، الصفحات 748-749).

وبالتالي، فإن الموازنة العامة تمثل أداة مزدوجة الأبعاد، حيث تُحقق التوازن الإقتصادي عبر تعزيز الإنتاج والإستثمارات، وتُعزز التكافل الإجتماعي من خلال دعم الفئات المحتاجة، بما يُسهم في بناء إقتصاد قوي ومجتمع متماسك.

3. مكونات الموازنة العامة

تُعدّ الموازنة العامة أداة رئيسية في السياسة المالية للدولة، حيث تعكس توجهاتها الإقتصادية والمالية من خلال تحديد الإيرادات والنفقات العامة. وتُبنى هذه الموازنة على مجموعة من المكونات الأساسية التي تحدد كيفية توزيع الموارد المالية لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

1.3. النفقات العامة

يمكن أن تعرف النفقات العامة بأنها **"**المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة وذلك من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق الصالح العام**"** (عساف، صفحة 32).

وتنقسم النفقات العامة إلى عدة أنواع بحسب طبيعتها وأهدافها، ومن أبرز هذه التقسيمات نجد:

1.1.3. النفقات العامة الجارية: "هي تلك النفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة وبمعنى أخر تلك اللازمة لقيام الوحدات الحكومية المختلفة بوظائفها وخدماتها، وتتصف هذه النفقات بالدورية والإنتظام فهي تتكرر بصورة معتادة في الموازنة العامة لكل سنة وتعمل الحكومة جاهدة لتغطية هذه النفقات بواسطة الإيرادات الجارية كالضرائب والرسوم**"** (خصاونة، 2010، صفحة 48).

2.1.3. النفقات العامة التحويلية: "هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق التوازن الإقتصادي ومثال ذلك ما تقدمه الدولة من إعانات لبعض المنشآت الإنتاجية تضمن لها حدا أدنى من

العائد يمكنها من الإستمرار في الإنتاج بسبب أهميتها للإقتصاد الوطني ومثال على ذلك أيضا ما تقدمه الدولة من إعانات بهدف تحقيق استقرار الأسعار وضمان مستوى معينا من الدخل لمنتجي السلع الزراعية ومنها أيضا إعانات سعر العجز لدى بعض المنشآت" (جاسم و كاظم، 2015، الصفحات 337-338).

3.1.3. النفقات العامة الرأسمالية (الاستثمارية): "هي الزيادة في حجم الأصول الثابتة التي تنجم عادة عن القرارات الإستثمارية التي لها علاقة بالسياسة العامة للشركة وإن ربحية الشركة وقيمتها في السوق تعتبران من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون في إتخاذ قراراتهم بخصوص الإستثمار أو عدم الإستثمار في تلك الشركة وعليها فإن أي حدث محاسبي قد يؤثر على توقعات الأرباح في المستقبل أو على قيمة الشركة يتوقع أن ينعكس أثره على حجم الشركة أو سعر السهم أو حجم التداول فيه ومن هنا تتبع النفقات العامة الرأسمالية والتي تنجم في الغالب عن قرارات استثمارية تؤثر في معظم الأحيان على ربحية الشركة وقيمتها المستقبلية" (علي، 2005، صفحة 459).

2.3. الإيرادات العامة

الإيرادات العامة هي "المصدر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة، ونتيجة لتطور دور الدولة في المجال الإقتصادي والإجتماعي ألزم الدولة بالتوسع في النفقات العامة الأمر الذي تطلب التوسع في حجم الإيرادات العامة وإلى تعدد أنواعها وأغراضها" (هويدي و الحسين، 2019، صفحة 37).

يمكن تصنيف الإيرادات العامة إلى عدة فئات بناء على مصادرها وطبيعتها، إذ تمثل الأساس الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل نفقاتها وتنفيذ سياساتها الإقتصادية إلى:

1.2.3. إيرادات ضريبية: تعرف على أنها "فريضة مالية نقدية تأخذها الدولة جبرا من الوحدات الإقتصادية حسب مقدرتها التكليفية من غير مقابل وبصورة نهائية، لتمويل النفقات العامة، ولتحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها" (العبيدي، 2011، صفحة 118).

2.2.3. إيرادات غير ضريبية: هي الأموال التي تحصل عليها الحكومة من مصادر أخرى غير الضرائب، وتشمل: (ناشد، 2000، الصفحات 85-86)

- **الغرامات المالية:** "التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزانة الدولة والتي تفرض لمعاقبة شخص ما بقصد منعه من تكرار القيام بعمل مشابه".

- **التعويضات:** "هي المبالغ الواجب دفعها للدولة على سبيل التعويض عن أضرار معينة لحقت بها، سواء كانت من أفراد أو هيئات خاصة في الداخل أو من دولة أجنبية".
- **القروض الإجبارية:** "هي القروض التي تلجأ فيها الدولة إلى إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم لفترة معينة، مع إلتزام الدولة بعد إنتهاء هذه الفترة برد هذا الجزء إلى الأفراد".
- **الرسوم:** "هي التي تمثل أهم صورة من صور الإيرادات العامة".

المطلب الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية

1. تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

1.1. تعريف التجارة الخارجية

- تعرف التجارة الخارجية بأنها "أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة" (السريتي، 2009، الصفحات 7-8).
- تعبر التجارة الخارجية "عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، أو عن مجموع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الدول، وتتضمن الصادرات والواردات، فالصادرات هي جميع البضائع المصدرة من الدولة إلى الخارج، أما الواردات فهي إجمالي السلع والبضائع التي تجلب إلى الدولة من الخارج" (السواعي، 2006، صفحة 9).
- وتعرف كذلك بأنها "صورة العلاقات الإقتصادية التي يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات والواردات" (الدليمي، فيصل، و ذاكر، 2023، صفحة 20).
- ويمكن أن نعرفها على أنها "عملية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة، إما داخلة إليها وتسمى " الواردات " أو خارجة منها وتسمى " الصادرات "، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدي للغير ب " الصادرات غير المنظورة "، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير ب " الواردات غير المنظورة" (خالد، 2019، صفحة 13).
- التجارة الخارجية بمفهومها العام هي "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة" (الجمل، 2013، صفحة 11).

ومن خلال التعاريف يمكن إستنتاج أن التجارة الخارجية هي أحد فروع النشاط الإقتصادي التي تعني بتبادل السلع والخدمات بين الدول ذات السيادات المختلفة، وتشمل حركة الصادرات، التي تمثل المنتجات والخدمات التي ترسل إلى الخارج، والواردات، التي تتضمن السلع والبضائع التي تجلب من الخارج، وتهدف التجارة الخارجية إلى تلبية احتياجات الدول من الموارد غير المتوفرة محليا، وتعزيز تصريف الفوائض الإنتاجية في الأسواق الدولية، مما يسهم في تعزيز النمو الإقتصادي والتكامل العالمي.

2.1. أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورًا محوريًا في تعزيز الإقتصاد المحلي والدولي، حيث يُعد مستوى التجارة الخارجية مؤشرًا هامًا للنمو الإقتصادي في الدول، وهو ما ينعكس على الجوانب الإجتماعية والعلمية والسياسية. تختلف التجارة الخارجية بين الدول من حيث الحجم، الذي يعتمد على عدة عوامل، منها القدرة الإنتاجية، حجم الإستهلاك، ومدى إنفتاح الدولة أو إنغلاقها في التبادل التجاري، بالإضافة إلى العوامل السكانية والتكنولوجية التي تؤثر بشكل كبير على حجم التجارة الخارجية.

الهدف الأساسي للتجارة الخارجية يتمثل في تبادل السلع والخدمات بين الدول، وذلك لتلبية الإحتياجات الناجمة عن ندرة بعض السلع في الدول المستوردة. وتساهم هذه العمليات التبادلية في تحقيق فوائد إقتصادية متعددة، تنعكس بدورها على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات (عطاالله، 2015، صفحة 16).

تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للإقتصاد، وقد عرفها الإنسان منذ أقدم العصور. ويذكر القرآن الكريم رحلات التجارة التي كانت تقوم بها قريش بين مكة والشام، ومكة واليمن، حيث يقول الله تعالى: "**لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**" **صدق الله العظيم**. كما يوثق التاريخ إزدهار حركة التجارة بين الشرق والغرب عبر العصور. ومع تطور الحضارات، شهدت التجارة الدولية نمواً ملحوظاً، وكان للثورة الصناعية، وتحسن وسائل النقل والمواصلات، ثم التقدم التكنولوجي الحديث، دور رئيسي في تعزيز هذا النمو المستمر (توفيق، 2016، صفحة 10).

2. عناصر التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية ركيزة أساسية في النمو الاقتصادي للدول، حيث تعكس مدى الاقتصاد الوطني في السوق العالمية. وتتحدد معالمها من خلال مجموعة من العناصر التي تشمل:

1.2. الصادرات: تعد من أحد مكونات التجارة الخارجية، حيث تمثل جزءًا من الإنتاج الوطني الموجه لتلبية إحتياجات الأسواق الخارجية. وتشمل المنتجات التي تم إنتاجها خلال فترة معينة ولم يتم إستهلاكها محليًا. وتلعب الصادرات دورًا حيويًا في تعزيز الأداء الإقتصادي، لا سيما في الدول التي تعتمد عليها كمصدر رئيسي للغذاء والمواد الخام للصناعات التحويلية. وتكمن أهميتها في مساهمتها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وتوفير العملات الأجنبية الضرورية لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية. كما تساهم في تحسين إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للدولة، وتعزز من جاذبية الإستثمار الأجنبي، وتوفر فرص عمل جديدة، مما ينعكس إيجابيًا على العديد من المؤشرات الإقتصادية والمالية، مثل تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وإستقرار أسعار الصرف (ايناس و كرايمية، 2022، صفحة 11).

2.2. الواردات: تعتبر الواردات مظهرا من مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية وتأخذ عادة شكل سلع مادية تنتقل عبر الحدود السياسية، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تقدم من دولة الى دولة أخرى، إما بإنتقال مؤدي الخدمات بأنفسهم كما هو الحال بالنسبة للخبرات الفنية أو بإنتقال متلقي الخدمات كما هو الحال بالنسبة للسياحة (حداد، 2024، صفحة 22).

3.2. الميزان التجاري: يُعتبر العنصر الأهم في ميزان المدفوعات لأي دولة، حيث يعكس طبيعة النشاط الإنتاجي وبنيته. فعندما يكون هذا النشاط محدودًا بسبب ضعف تنوعه، وإنخفاض قدرته الإنتاجية، وقلة مرونته في تلبية متطلبات الإقتصاد، تضطر الدولة إلى زيادة وإرداتها لتغطية إحتياجاتها. وهذا يؤدي إلى غياب الفائض الإنتاجي القابل للتصدير، مما يتسبب في حدوث عجز في الميزان التجاري، ويشير إلى الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال مدة معينة (رجب، 2022، صفحة 395).

3. أسباب التجارة الخارجية

يمكن تلخيص أسباب نشوء التجارة الخارجية في العوامل التالية: (وسام، 2017، الصفحات 8-9)

- **عدم قدرة الدول على تحقيق الإكتفاء الذاتي:** تعتمد الدول على التجارة الخارجية نظرًا لعدم التوزيع العادل لعناصر الإنتاج بين مختلف دول العالم، مما يجعل من الصعب تلبية جميع الإحتياجات الإقتصادية بالإعتماد على الموارد المحلية فقط.
- **التخصص الدولي:** يؤدي التفاوت في توزيع الموارد الطبيعية والبشرية إلى دفع الدول للتخصص في إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع ظروفها الطبيعية والإمكانات الاقتصادية المتاحة، مما يتيح لها إنتاج هذه السلع بتكاليف أقل وكفاءة أعلى.

- **إختلاف تكاليف الإنتاج:** التفاوت في تكاليف الإنتاج بين الدول يشكل دافعًا للتجارة، حيث تستطيع الدول التي تمتلك إقتصاديات الحجم الكبير إنتاج كميات ضخمة بتكلفة أقل، مقارنة بدول أخرى تعتمد على إنتاج محدود، مما يمنحها ميزة تنافسية.
- **إختلاف ظروف الإنتاج:** تؤثر الظروف الطبيعية والمناخية على طبيعة الإنتاج. على سبيل المثال، الدول ذات المناخ الموسمي تكون مناسبة لزراعة الأرز والقهوة، في حين أن الدول ذات المناخ الصحراوي، مثل دول الخليج، تُعرف بإنتاج النفط.
- **تباين الأذواق والميول:** إختلاف أذواق المستهلكين يدفع بعض الدول لإستيراد سلع معينة، حتى في حال توفر بدائل محلية. وتزداد أهمية هذا العامل مع إرتفاع مستويات الدخل الفردي، مما يعزز الطلب على المنتجات الأجنبية.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية

1. النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

تُعتبر هذه النظرية من أوائل النظريات التي ركزت على التجارة الخارجية وإشتملت على مجموعة من الأفكار، وهي:

1.1. نظرية الميزة المطلقة (اسلام، 2018، صفحة 5)

تُعد نظرية الميزة المطلقة إحدى أولى النظريات التي اهتمت بالتجارة الخارجية، وتُعتبر حجر الأساس للفكر الكلاسيكي في هذا المجال. قدم آدم سميث هذه النظرية إستنادًا إلى فكرة وجود فروق واضحة بين الدول في القدرة على إنتاج السلع والخدمات. وفقًا للنظرية، فإن التجارة الدولية تعود بالنفع على جميع الأطراف، حيث تُمكّن الدول التي تحقق فائضًا في إنتاج سلعة معينة من تصدير هذا الفائض إلى الدول التي تعاني من عجز، وفي المقابل، تحصل على سلع أخرى تحتاجها ولا تنتجها محليًا.

يهدف جوهر نظرية آدم سميث إلى التغلب على محدودية السوق المحلي من خلال تصريف الفوائض الإنتاجية خارج حدود الدولة. كما أكدت النظرية أن التجارة الدولية يجب أن تكون حرة من القيود، لتتمكن كل دولة من التركيز على إنتاج السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية، سواء كانت هذه المزايا طبيعية مثل المناخ والموارد، أو مكتسبة مثل المهارات والتكنولوجيا.

ركّز سميث على أهمية تقسيم العمل والتخصص كعامل أساسي في تعزيز القدرة الإنتاجية للدولة وتوجيهها نحو المسار الإقتصادي الأمثل. انتقد أي محاولات لتحقيق الإكتفاء الذاتي سواء على مستوى

الأفراد أو الدول، مشيرًا إلى أن مثل هذه السياسات تؤدي إلى تدني مستويات المعيشة وتضييع فوائد التخصص.

إستشهد سميث بمثال بسيط يوضح فكرته، قائلاً إن الفرد في حياته اليومية لا يحاول إنتاج كل ما يحتاج إليه بنفسه، فالخياط يشتري حذاءه من صانع الأحذية، وصانع الأحذية يلجأ إلى الخياط لصناعة ملابسه. بنفس الطريقة، يجب على الدول أن تركز على إنتاج السلع التي تتميز بها وتستورد ما يمكن الحصول عليه من الخارج بتكلفة أقل، مما يعزز الكفاءة الإقتصادية ويحقق المنفعة المتبادلة.

في النهاية، أكد آدم سميث على أن التجارة الدولية تُعد وسيلة فعّالة لتحقيق النمو الإقتصادي إذا إعتمدت الدول على التخصص والإنتاج وفقًا لما تتمتع به من مزايا، سواء كانت طبيعية أو مكتسبة.

2.1. نظرية الميزة النسبية

بسبب القصور الذي شاب نظرية الميزة المطلقة التي قدمها آدم سميث، والانتقادات التي وُجهت إليها، قام ديفيد ريكاردو بتطوير نظرية جديدة في التجارة الدولية. ركز ريكاردو على توضيح أسباب التجارة بين الدول وحدود الفائدة المتحققة من التبادل التجاري بين بلدين، كما وضع معايير للتخصص الدولي. يرى ريكاردو أن من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تحقق لها ميزة نسبية، أي التي تكون تكاليف إنتاجها أقل مقارنة بالدول الأخرى. وعبّر ريكاردو عن أفكاره من خلال نظرية الميزة النسبية، حيث أثبت أن التجارة الدولية ليست فقط ممكنة، بل هي مرغوبة ومفيدة لجميع الدول، إذ تساهم في تحقيق المنافع المتبادلة (زينب و غدام، 2013، صفحة 15).

رغم أهمية نظرية ريكاردو، إلا أنها تعرضت لعدد من الانتقادات، منها: (نداء، 2008، صفحة 30)

- التركيز على عنصر العمل كعامل إنتاج وحيد، مع إهمال بقية العناصر الإنتاجية؛
- إفتراض ثبات تكاليف عناصر الإنتاج، وهو إفتراض بعيد عن الواقع؛
- إعتقادها بعدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول؛
- تبسيط فروض النظرية بشكل لا يتماشى مع تعقيد الواقع؛
- تجاهلها لتكاليف نقل السلع بين الدول؛
- عدم قدرتها على تحديد معدلات التبادل الدولي بدقة.

3.1. نظرية القيم الدولية

عجزت النظريات السابقة عن تحديد معدل التبادل التجاري بين الدول بشكل دقيق، حتى جاء جون ستيوارت ميل وقدم رؤية لتحديد المعدل الذي يجب أن تحققه التجارة الخارجية للوصول إلى مرحلة التوازن. وقد أصبحت هذه النظرية معروفة باسم نظرية القيمة الإقتصادية (الزبون، 2015، صفحة 89). يرى ريكاردو في تحليله للنفقات النسبية أن الأساس هو تثبيت كمية الإنتاج لإبراز الفروقات في النفقات. في المقابل، يميز جون ستيوارت ميل بين حالتي التبادل الداخلي، حيث يتحدد معدل التبادل بناءً على النفقات النسبية للإنتاج، والتبادل الدولي، الذي لا ينطبق عليه هذا المفهوم.

عند تحليل التبادل الدولي، يعتمد جون ستيوارت ميل على تثبيت النفقات، والتي تمثل كمية العمل المستخدمة في الإنتاج وفقًا لنظرية قيمة العمل، وذلك لإظهار الإختلافات في الإنتاج أو الإنتاجية.
بناءً على ذلك، تعتمد نظرية القيم الدولية التي قدمها ميل على إختلاف الكفاءة النسبية للعمل كأساس لفهم وتفسير التجارة الدولية (زروال، 2012، صفحة 11).

يتضح أن الإستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية تتحقق عندما يتساوى طلب دولتين على سلع بعضهما البعض. أما إذا زاد طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى، فإن ذلك يقلل من إستفادتها من التجارة الخارجية، بسبب زيادة وإرداتها على صادراتها مع تلك الدولة، والعكس صحيح. ويتم الوصول إلى المعدل التوازني من خلال مرونة الأسعار، حيث يتساوى الطلب مع العرض بين الدولتين، مما يضمن تحقيق منفعة متساوية لكل منهما (فريحي، 2018، صفحة 20).

2. النظريات النيو كلاسيكية للتجارة الخارجية

ركزت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية على قانون التكاليف النسبية لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية، حيث أشارت إلى أن التبادل بين الدول ينشأ نتيجة إختلاف التكاليف النسبية. ومع ذلك، لم تتطرق هذه النظرية إلى الأسباب التي تؤدي إلى هذا الإختلاف بين الدول. لاحقًا، جاء الإقتصادي أولين ليُطور مبادئ هكشر، مما أدى إلى صياغة نظرية توضح أسباب قيام التجارة الدولية، والفوائد الناتجة عنها، وكيفية الوصول إلى حالة التوازن التجاري (شيلالي و منور، 2015، صفحة 8).

1.2. نظرية هكشر أولين

اعتمد نموذج هكشر–أولين في تفسير التجارة الخارجية على نسب توفر عناصر الإنتاج داخل الدول، مع التركيز على أنظمة الإنتاج الداخلي. لكنه لم يتطرق إلى الجوانب العملية للتجارة الخارجية، مثل توقع

أنواع السلع التي يتم تبادلها أو تحديد خصائصها وصفاتها. لهذا السبب، يُعتبر هذا النموذج دائمًا نظرية بالمعنى الثاني (Theory in the Second Sense) (حاتم، صفحة 158).

يشير هكشر وأولين إلى أن أسعار السلع تعتمد على أسعار عوامل الإنتاج، والتي بدورها تتحدد بناءً على وفرة أو ندرة هذه العوامل في الدولة محل الدراسة. وبالتالي، فإن الدافع الرئيسي لتخصص الدول والتبادل الخارجي هو تفاوت وفرة عوامل الإنتاج بين البلدان. ولهذا، تُعرف هذه النظرية أحيانًا ب **"**نظرية نسب عوامل الإنتاج**"**، حيث تُعتبر نسب توفر عوامل الإنتاج الإختلاف الوحيد بين الدول، مع إفتراض التشابه في جميع الجوانب الأخرى.

توضح النظرية أن كل دولة ستتخصص في إنتاج السلع التي تعتمد بشكل مكثف على العوامل الأكثر وفرة لديها، وتقوم بتصديرها، بينما تستورد السلع التي تعتمد على العوامل النادرة بالنسبة لها. بناءً على ذلك، تؤكد النظرية أن الدول ستحقق فوائد مشتركة إذا ركزت على إنتاج وتصدير السلع التي تستفيد من عوامل إنتاجها الوفيرة، مع إستيراد السلع الأخرى من الدول التي تمتلك ميزة نسبية فيها (حكيم و منان، 2015، صفحة 9).

2.2. لغز ليونتيف

قام ليونتيف بإختبار نظرية هكشر–أولين في الولايات المتحدة، ووجد أن الولايات المتحدة تستورد سلعًا كثيفة رأس المال أكثر من السلع كثيفة العمل. هذا الإكتشاف يتعارض مع ما تنص عليه نظرية هكشر–أولين.

سعى ليونتيف إلى تفسير التناقض الذي واجهه، وخلص إلى أن السبب وراء ذلك يعود إلى عدم تجانس عنصر العمل بين الدول. حيث إن إختلاف مستويات التعليم والتدريب والخبرة يجعل من عنصر العمل الأمريكي أكثر تفوقًا في الإنتاجية. وبإعتبار أن معرفة العمال وخبرتهم تمثل شكلاً من أشكال رأس المال البشري، يمكن تفسير هذا التناقض من خلال هذه الخصوصية.

ومع ذلك، يرى بعض الإقتصاديين أن هذا التناقض يعود إلى عدم صحة بعض فرضيات نظرية هكشر–أولين، وأبرزها: (نداءمحمدالصوص، 2008، صفحة 21)

- **فرضية عدم إنعكاس كثافة عوامل الإنتاج:** تنص النظرية على أن كثافة عوامل الإنتاج تبقى ثابتة بين الدول، وهو ما يتناقض مع الواقع، حيث قد تكون السلعة كثيفة رأس المال في إحدى الدول وكثيفة العمل في دولة أخرى.

- **فرضية دولتين وسلعتين وعاملين للإنتاج:** تُعد هذه الفرضية تبسيطًا غير واقعي للعالم الحقيقي، حيث إن العديد من السلع تعتمد على أكثر من عاملين للإنتاج، خاصة الموارد الطبيعية. وعند توسيع التحليل ليشمل ثلاثة عوامل إنتاج، فإن هذا قد يفسر تناقض ليونتيف ويضعه في سياق أكثر واقعية.

3. النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

ظهر هذا الإتجاه كتيار جديد يسعى إلى تفسير التجارة الخارجية إعتمادًا على ديناميكية العوامل الداخلية، خلافًا للتحليل الثابت الذي قدمته النظريات السابقة. يركز هذا الإتجاه على إستخدام الأساليب والأدوات العلمية مع تجنب الفروض غير الواقعية التي طرحتها تلك النظريات. ومن أبرز هذه النظريات: نظرية ستيفان ليندر حول التبادل الدولي، نظرية فرنون حول دورة حياة المنتج، نظرية بوسنر، ونظرية جونسون الديناميكية للتبادل الدولي.

تسعى هذه النظريات إلى تحديد العوامل الأساسية التي تؤثر على نمط التبادل الدولي، مع التركيز على إكتساب ميزة نسبية من خلال عوامل حاسمة، مثل دور البحث والتطوير وأهميته لقطاع التجارة الدولية. تُعد هذه النظريات أكثر واقعية في تفسيرها للظواهر الإقتصادية العالمية وأنماط التجارة الدولية (السبتي و زعرورنعيمة، 2018، صفحة 123).

تم تطوير النظريات الحديثة للتجارة الخارجية إنطلاقًا من هذه النقطة الأساسية، حيث يمكن توضيح كيفية تعظيم رفاهية الدول من خلال التدخل الحكومي في التجارة الدولية بدلاً من تبني سياسة عدم التدخل. يمكن تفسير ذلك من خلال مثالين رئيسيين: (حمادي، 2007، صفحة 15)

- **إستراتيجية السياسة التجارية:** في ظل تزايد العوائد الحجمية والمنافسة غير التامة، قد تتمكن بعض المنشآت في صناعات معينة من تحقيق أرباح غير طبيعية على المدى الطويل.
- **زيادة العوائد مقارنة بتكلفة الفرصة البديلة للموارد:** ينطبق هذا بشكل خاص على الصناعات التي تتميز بتوفير حجم كبير جدًا، بحيث لا يكون هناك مجال لوجود أكثر من منشأة واحدة تعمل بنجاح.

إضافةً إلى ذلك، قد تواجه الصناعات عقبات أخرى مثل إحتكارها الطبيعي. في مثل هذه الحالات، يمكن أن يُظهر التدخل الحكومي فوائد كبيرة لدولة معينة. ويمكن توضيح هذه الفكرة بتحليل وضع بلدين قادرين على إنتاج منتج معين للتصدير إلى السوق العالمي. إذا إفترضنا وجود منشأة واحدة فقط في كل بلد يمكنها إنتاج هذا المنتج، وأن المنتج بأكمله يُصدر، فإن أي فائض تحققه المنشأة سيعود بالنفع على رفاهية البلد الذي تنتمي إليه.

المبحث الثاني: الدراسات العلمية السابقة

تعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية في أي بحث علمي، حيث تساهم في بناء إطار نظري متين، وتساعد في فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة من خلال الإستفادة من الجهود البحثية السابقة. كما تسهم في تحديد الفجوات البحثية التي لم يتم التطرق إليها بعمق، مما يبرر الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية. في هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى إستعراض وتحليل أهم الدراسات العلمية التي تناولت العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، مع التركيز على المناهج والأساليب التحليلية التي اعتمدتها، والنتائج التي توصلت إليها. ومن خلال ذلك، سيتم إبراز مدى التشابه والإختلاف بين هذه الدراسات، وتوضيح الإضافة العلمية التي تسعى هذه الدراسة إلى تقديمها، خاصة فيما يتعلق بتحليل العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية في الجزائر بإستخدام منهجيات قياسية حديثة تغطي فترة زمنية ممتدة.

المطلب الاول: دراسات باللغة العربية

تم تصنيف الدراسات السابقة المكتوبة باللغة العربية إلى قسمين رئيسيين، حيث تم في القسم الأول التركيز على الدراسات المحلية التي تناولت العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية في الجزائر، مما يساعد على فهم طبيعة هذه العلاقة ضمن السياق الإقتصادي الوطني. أما في القسم الثاني، فقد تم إستعراض الدراسات العربية التي ناقشت نفس الموضوع في دول أخرى، مما يتيح إجراء مقارنات والإستفادة من التجارب الإقليمية المختلفة.

1. الدراسات المحلية

1.1. تناولت دراسة **علي مسعودي "**أهمية الحوكمة في تسيير الميزانية العامة للدولة**"**، من خلال التركيز على مبادئ الشفافية، المساءلة، والكفاءة في إدارة الموارد المالية. تهدف الدراسة إلى تحليل مدى تأثير تطبيق الحوكمة على ترشيد النفقات العمومية، تحسين الأداء المالي، والحد من الفساد المالي والإداري، مع تقديم نموذج مقترح لتعزيز الحوكمة في النظام المالي للدولة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها: (مسعودي، 2019)

- أهمية الحوكمة في تحسين إدارة الميزانية العامة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة؛
- دور الحوكمة في ترشيد النفقات العامة وتقليل الهدر المالي وتحسين كفاءة إستخدام الموارد؛
- التجارب الدولية أثبتت نجاح الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية وتحسين الأداء الإقتصادي؛
- ضرورة تحديث التشريعات المالية لتتوافق مع معايير الحوكمة الحديثة وتعزيز الرقابة المستقلة؛

– أهمية إستخدام التكنولوجيا الرقمية في إدارة الميزانية العامة لزيادة الكفاءة وتقليل الأخطاء؛

– توصية بإنشاء هيئة مستقلة للرقابة المالية لضمان الامتثال لمعايير الحوكمة وتحقيق الشفافية؛

2.1. تناولت دراسة **حنيش أحمد "**دور الرقابة المالية في تحسين إدارة الموازنة العامة للدولة من خلال ترشيد الإنفاق العمومي**"**. ركز الباحث على أهمية الرقابة بأنواعها (الرقابة الداخلية، الرقابة الخارجية، والرقابة البرلمانية) في الحد من الفساد المالي، تحسين الكفاءة المالية، وضمان توزيع عادل وفعال للموارد العامة. كما إستعرضت الدراسة واقع الرقابة المالية في الجزائر، التحديات التي تواجهها، والإصلاحات المقترحة لتعزيز فعاليتها ومن بين النتائج المتوصل إليها: (أحمد، 2016)

– الرقابة المالية تلعب دورًا محوريًا في تحسين كفاءة الإنفاق العمومي وتقليل الهدر في الميزانية العامة؛

– ضعف آليات الرقابة يؤدي إلى سوء إدارة الموارد المالية وانتشار الفساد المالي والإداري؛

– الرقابة الداخلية تعزز الإنضباط المالي داخل المؤسسات الحكومية لكنها تحتاج إلى مزيد من الإستقلالية والشفافية؛

– الرقابة الخارجية، وخاصة من الأجهزة المستقلة، ضرورية لضمان الإمتثال للمعايير المالية ومكافحة التجاوزات في الميزانية؛

– الدور البرلماني في الرقابة المالية لا يزال محدودًا في الجزائر بسبب غياب الأدوات الفعالة وعدم تفعيل آليات المحاسبة الحقيقية؛

– التجارب الدولية أثبتت أن تطوير أنظمة الرقابة المالية الحديثة يساعد في ترشيد الإنفاق وتحقيق التوازن المالي؛

– ضرورة تبني التكنولوجيا الرقمية في الرقابة على الموازنة لتعزيز الشفافية والدقة في تتبع النفقات العمومية؛

– إصلاح المنظومة القانونية والمؤسساتية للرقابة يعدّ خطوة ضرورية لتعزيز المساءلة وتحقيق حوكمة مالية فعالة.

3.1. تُعَدّ دراسة **حمزة العوادي وجمال خنشور "**إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010–2015**"** ، من الدراسات المهمة التي تناولت واقع وآفاق الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات، ومن أهم النقاط المتوصل اليها: (العوادي و جمال، 2016)

– أظهرت الدراسة أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تعاني من ضعف كبير ولا تزال بحاجة إلى تحسين ملموس؛

– تفتقر الجزائر إلى إستراتيجيات متكاملة وطويلة الأجل لتطوير وتعزيز الصادرات غير النفطية؛

– تواجه الصادرات الجزائرية مجموعة من العقبات التي يجب التغلب عليها لتوسيع نطاق التصدير، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالجودة والتنويع؛

– رغم هذه التحديات، لا يزال هناك مجال لتوسيع الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية إذا تم إستغلال الفرص بشكل أكثر فعالية؛

– من الضروري القيام بتغييرات هيكلية في بنية الصادرات الجزائرية، بما في ذلك التنوع في المنتجات وتطوير إستراتيجيات تسويقية أفضل.

4.1. تناولت دراسة **سموك نوال "**أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري**"** من خلال تحليل العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الإقتصادي، بإستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب (CGE). سعت الباحثة إلى تقييم مدى تأثير إزالة الحواجز التجارية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، الإستثمار، والتشغيل. كما تم تحليل بيانات الإقتصاد الجزائري لإختبار مدى إستفادة الجزائر من سياسات الإنفتاح التجاري، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها البلاد في هذا المجال ومن أهم الإستنتاجات: (نوال، 2019)

– الإنفتاح التجاري له تأثير مزدوج على الإقتصاد الجزائري، حيث يعزز بعض القطاعات الإنتاجية بينما يضعف قطاعات أخرى غير قادرة على المنافسة؛

– تحرير التجارة ساهم في زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن الإستفادة منها ظلت محدودة بسبب ضعف البيئة الإقتصادية والإدارية؛

– قطاع الصناعات التحويلية أكثر تأثرًا بالتحرير التجاري، إذ يعاني من منافسة قوية من المنتجات المستوردة؛

– تحليل نموذج التوازن العام القابل للحساب أظهر أن بعض القطاعات تستفيد من تحرير التجارة، خاصة القطاعات ذات القدرة التنافسية العالية؛

– الإنفتاح التجاري لم يؤدِ إلى تحسين كبير في التشغيل، حيث لم تتمكن بعض القطاعات المحلية من مواجهة المنافسة الأجنبية؛

– ضرورة دعم المؤسسات المحلية وتعزيز تنافسيتها من خلال سياسات تحفيزية للإبتكار والإنتاجية.

الإصلاحات الهيكلية ضرورية لجعل الإنفتاح التجاري أكثر فائدة للإقتصاد الجزائري، مع التركيز على تحسين البنية التحتية وتسهيل بيئة الأعمال؛

– التجارب الدولية تشير إلى أن نجاح سياسات الإنفتاح التجاري يعتمد على وجود إستراتيجيات إقتصادية متكاملة تشمل التعليم، البحث والتطوير، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. الدراسات العربية

1.2. أعد الدراسة **الباحثان سعد حمود عبد الله الحارثي ووليد عبد الوهاب شطي،** والتي تناولت تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2001م حتى 2020م. تم إستخدام نماذج إقتصادية متقدمة لتحليل العلاقة بين حجم الواردات والناتج المحلي الإجمالي للمملكة، مع التركيز على التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للواردات على القطاعات المختلفة للإقتصاد السعودي. تم ذلك من خلال جمع البيانات الإقتصادية الرسمية وتحليلها بإستخدام أساليب إحصائية متطورة.أهم النقاط التي تم التوصل إليها: (الحارثي و وليد، 2023)

– أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية وطردية بين حجم الواردات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي، مما يعزز من قدرة الإقتصاد السعودي على النمو؛

– بينت الدراسة أن الواردات الحكومية تؤثر بشكل إيجابي وبدرجة معنوية على الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي في المملكة؛

– تبين أن الواردات الحكومية تشكل عاملًا هامًا في رفع النمو الإقتصادي، إذ تساهم بشكل إيجابي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بفضل تزويد المملكة بالسلع الرأسمالية اللازمة للقطاعات الإنتاجية؛

– أكدت الدراسة على أن الواردات الحكومية تتضمن مدخلات إنتاج أساسية تسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ما يساهم في تطوير الإقتصاد الوطني؛

– يعتبر إستخدام الواردات الحكومية كأداة إستراتيجية لدعم النمو الإقتصادي من السياسات الهامة التي تساهم في تحقيق مستويات نمو أعلى ومستدامة، ما يعكس دورها في تعزيز رفاهية المواطن.

2.2. أعدت دراسة الباحث **بارزان زياد عزيز مامندبراني،** حيث تناولت تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النفطية مع التركيز الخاص على العراق خلال الفترة من 2003 إلى 2019. إستخدم الباحث نماذج تحليلية متقدمة لدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي، مع التركيز على تأثير صادرات النفط والواردات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي للدول المعنية. تم تحليل البيانات الإقتصادية للدول النفطية الرئيسية في المنطقة بما في ذلك العراق.

أهم النقاط التي تم التوصل إليها: (مامندبراني، 2021)

– إتضح أن التجارة الخارجية تلعب دورًا حيويًا في النشاط الاقتصادي لأي دولة، وتعتمد أهميتها على قدرتها الإنتاجية والأرباح الناتجة عن التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي. كما تسهم في تصريف الفائض الإنتاجي للحصول على موارد مالية من العملات الصعبة والنقد الأجنبي؛

– يوجد نوعان من النمو الإقتصادي: الأول يتمثل في النمو الكمي الذي يعبر عن زيادة الإنتاج على المدى الطويل للدولة، وخاصة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وإنهيار المعسكر الشرقي. ومع ذلك، حتى الدول المؤيدة للتجارة الحرة تشهد تفاوتات؛

– تبرز تفسيرات مختلفة لنظريات النمو الإقتصادي، مثل النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، حيث يرى ريكاردو أن مصدر النمو يكمن في زيادة التخصص والهيكل الصناعي المتنوع والمنتجات الجديدة؛

أظهرت النتائج أن الصادرات السلعية تؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، لكن تأثيرها غير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%؛

– كما بينت النتائج أن الإستيرادات السلعية تؤثر إيجابيًا أيضًا على الناتج المحلي الإجمالي، لكن تأثيرها لا يعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. وتعكس هذه النتيجة طبيعة الإستيرادات التي تشمل سلعًا إنتاجية رغم وجود نسبة كبيرة من السلع الإستهلاكية؛

– التجارة الخارجية تساهم في تعزيز التبادل التجاري بين الدول بفضل العوامل المؤثرة مثل التكاليف وأسعار عناصر الإنتاج، المناخ، الظروف الطبيعية، والإختلافات في التكنولوجيا. وتتمحور هذه العوامل حول رفع الكفاءة وتعزيز الإستثمار.

3.2.تناولت دراسة **أيمن سليمان جليل جرار** أثر الإيرادات العامة والنفقات الحكومية على تحقيق النمو الإقتصادي من خلال مقارنة تجربتي الأردن والسويد، حيث تم تحليل البيانات المالية والإقتصادية لكلتا الدولتين لتحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات من جهة، ومستويات النمو الإقتصادي من جهة أخرى وبينت لنا النتائج التالية: (جرار، 2022)

– ضرورة تعزيز الإيرادات الضريبية من خلال التركيز على الضرائب المباشرة، وخاصة ضريبة الدخل، نظرًا لعدالتها في توزيع الأعباء الضريبية ودورها في تشجيع الإستثمارات الخارجية وزيادة التدفقات النقدية المباشرة؛

– تحديد سقف للإنفاق العام عبر وضع ضوابط قانونية من قبل الهيئة التشريعية لضمان الإستدامة المالية وعدم تجاوز المخصصات المحددة؛

– إعتماد نهج جديد في إعداد الموازنة العامة بحيث يتم تصميمها وفق منهجية تبدأ من القواعد الأساسية نحو الأعلى، لضمان تخصيص الموارد بفعالية وكفاءة؛

– تقليص الدين العام ليصل إلى نسبة لا تتجاوز 32% من الناتج المحلي الإجمالي، بما يساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتقليل الأعباء المالية المستقبلية؛

– يعتبر إنشاء مجلس أعلى للموازنة العامة للإشراف على إعدادها وتنفيذها خطوة ضرورية لتعزيز كفاءة وفعالية ودقة السياسة المالية العامة.

4.2. تناولت دراسة **خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد** تحليل العجز المزمن في الموازنة العامة المصرية خلال الفترة (2001/2000 – 2020/2019)، حيث ناقشت الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذا العجز، وانعكاساته على الإقتصاد المصري، كما إقترحت إستراتيجيات لمعالجته وتعزيز الإستقرار المالي ومن بين الملاحظات المشار إليها في هذه الدراسة هي: (الحميد، 2022)

– الزيادة المستمرة في النفقات العامة مقارنة بالإيرادات؛

– الإعتماد المفرط على الإقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز؛

– إنخفاض كفاءة التحصيل الضريبي وضعف النظام الضريبي؛

– التوسع في الدعم الحكومي دون تحقيق كفاءة في توجيهه للفئات المستحقة؛

– تراجع معدلات النمو الإقتصادي وتأثيرها على الإيرادات العامة.

المطلب الثاني: دراسات أجنبية

1. دراسة "كفاءة هيكل الموازنة الروسية: دراسة تجريبية" للمؤلفين أليكسي كودرينا وألكسندر كنوبيل تتناول تحليل فعالية هيكل الإنفاق الحكومي الروسي بإستخدام منهج تجريبي. تم تطبيق نموذج إقتصادي لتحليل العلاقة بين هيكل الموازنة والنمو الإقتصادي. فيما يلي أبرز النقاط الرئيسية لهذه الدراسة: (Kudrina & Alexander, 2018)

– أظهرت الدراسة أن النفقات الإنتاجية تُظهر تأثيرًا أكبر على النمو الاقتصادي مقارنة بالنفقات غير الإنتاجية، مما يسمح بتقييم كيف يمكن أن تؤثر التعديلات في هيكل الموازنة على النمو الهيكلي. النماذج المستخدمة في الدراسة تشير إلى أن جميع المتغيرات في النموذج تُعتبر متغيرات داخلية، مما يعني أن التأثيرات بين المتغيرات تتم من خلال تأثيرات متبادلة؛

– كما تبين الدراسة أن تقديرات مضاعفات الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في روسيا تتماشى مع القيم المستخلصة من دراسات سابقة. أكدت الدراسة أن النفقات الحكومية على رأس المال

البشري تساهم بشكل أكبر في تحفيز النمو الإقتصادي مقارنة بالنفقات غير الإنتاجية المرتبطة بالأمن والدفاع. في المجمل، كان للنفقات الإنتاجية تأثير أقوى على النمو الإقتصادي مقارنة بالنفقات غير الإنتاجية؛

– من المهم أن يتم تحديد حجم النفقات غير الإنتاجية بحذر، مع مراعاة التكاليف الإجتماعية المرتبطة بذلك. كما أن تحسين "المصروفات غير المتعلقة بالقوة" يمكن أن يسهم في إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي بما يعزز النمو الاقتصادي؛

– كما أظهرت الدراسة أن الإنفاق الإضافي يمكن أن يكون له تأثير إستقراري على الاقتصاد، ولكن من حيث تعزيز النمو الإقتصادي، فإن النفقات الإنتاجية تساهم بشكل أكبر من النفقات غير الإنتاجية.

2. دراسة "تحليل نموذج الجاذبية حول العلاقة بين التجارة الخارجية والهجرة: حالة ألمانيا" للباحثين **Halil, Semanur**، تستعرض العلاقة بين الهجرة والتجارة الخارجية بإستخدام نموذج الجاذبية. تركز الدراسة على تحليل تأثيرات الهجرة على التجارة الخارجية في ألمانيا من خلال تطبيق نموذج إقتصادي يُستخدم عادة لتحليل تدفقات التجارة بين الدول، من أبرز النقاط الرئيسية للدراسة تشمل: (Semanur, 2019)

– توصلت الدراسة إلى أن زيادة الهجرة يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم التجارة بين ألمانيا ودول المهاجرين، بفضل دور المهاجرين في تسهيل عمليات التجارة وتحقيق نمو إقتصادي متبادل؛

– تناولت الدراسة حالة ألمانيا كنموذج لتحليل العلاقة بين الهجرة والتجارة، حيث تعتبر ألمانيا واحدة من أبرز الوجهات للهجرة في أوروبا، مما يجعلها مثالا ملائمًا لدراسة هذا الرابط؛

– أشارت الدراسة إلى أن الهجرة يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على التجارة الخارجية، حيث يُساهم المهاجرون في تحسين التواصل بين البلدان وتعزيز التجارة من خلال الروابط الثقافية والشخصية؛

– تم تحليل العلاقة بين الهجرة والتجارة الخارجية، حيث تظهر النتائج أن هناك تأثيرًا متبادلًا بين الهجرة وحجم التجارة بين ألمانيا ودول أخرى.

3. تعد الدراسة التي قام بها**Oluwole Owoye** و **Olugbenga A. Onafowora** حول الميزانية وعجز التجارة دراسة حالة نيجيريا، من الدراسات التي تركز على تحليل العلاقة بين السياسة المالية (ميزانية الحكومة) وعجز التجارة في نيجيريا. بناءً على المنهج التجريبي، قامت الدراسة بفحص التأثيرات المتبادلة بين الموازنة العامة وعجز التجارة على المدى الطويل والقصير. أهم النقاط في هذه الدراسة: (Onafowora & Oluwole , 2015)

– ظهرت النتائج أن زيادة العرض النقدي وانخفاض قيمة العملة المحلية يقللان من العجز التجاري، في حين أن زيادة الدخل المحلي (نمو الإنتاج) وإرتفاع معدلات الفائدة يزيدان من العجز التجاري على المدى الطويل؛

– أكدت تقديرات نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VEC) نتائج العلاقة طويلة الأجل، والتي يتم وصفها من خلال آلية تصحيح الخطأ التي تشمل تأثيرات كبيرة على المدى القصير. لم تظهر النتائج أي دلائل على وجود تغييرات هيكلية ناتجة عن إدخال برامج التعديل الهيكلي في عام 1986؛

– تؤكد تحليل التكامل المشترك على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات العجز في الميزانية، والعرض النقدي الواسع، والدخل المحلي، وسعر الصرف. كما أن تقديرات المعاملات لنموذج الديناميكية على المدى القصير مستقرة، ولم تظهر أي علامات على إنهيار هيكلي ناتج عن هذه البرامج.

4. دراسة حفظ المياه من خلال التجارة الدولية للمنتجات الزراعية التي كتبها **H.H.G. Savenije**، **A.K. Chapagain** و **A.Y. Hoekstra** تركز على كيفية تأثير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية في استخدام الموارد المائية. وفيما يلي أهم النقاط التي تناولتها هذه الدراسة: (K.Chapagain, A.Y.Hoekstra, & H.H.G.Savenije, 2006)

– توزيع إستخدام المياه عبر الحدود: الدراسة تبين أن التجارة الدولية يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتحقيق توزيع أفضل للموارد المائية بين البلدان؛

– تركز الدراسة على المياه المجسدة، وهي كمية المياه المستخدمة لإنتاج المنتجات الزراعية المصدرة والمستوردة. من خلال التجارة الدولية، يمكن للدول أن تستورد منتجات زراعية مع إستهلاك منخفض للمياه؛

– يشير البحث إلى أن بعض البلدان التي تعاني من ندرة المياه يمكنها الإستفادة من إستيراد المنتجات الزراعية من الدول الأخرى بدلاً من إنتاجها محليًا، مما يقلل الضغط على الموارد المائية المحلية؛

– لدراسة تقدم إستراتيجيات لتحسين إدارة الموارد المائية من خلال سياسات تجارية حكيمة التي تساهم في خفض الإستهلاك العالمي للمياه.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

تمت مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، سواء باللغة العربية أو الأجنبية، من خلال تحليل مختلف جوانبها. تم الإعتماد في هذه المقارنة على مجموعة من المعايير، مثل عنوان الدراسة، أهدافها، المنهجية المتبعة، فترة الدراسة، بالإضافة إلى الأداة القياسية المستخدمة لترجمة العلاقة بين المتغيرات بشكل رياضي وقياسي.

جدول 1: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية

	الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية
العنوان	أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة حالة الجزائر	دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العمومي دراسة حالة الجزائر	إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر	أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري دراسة قياسية	تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية
الفترة	2017-2006	2014-2000	2015-2010	2016-2000	2023-1990
الإشكالية	كيف يمكن تجسيد مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة وما مدى تحقق ذلك في الجزائر؟	ما مدى مساهمة الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العمومي؟ وما هي الإجراءات المتخذة في الجزائر لتحقيق ذلك؟	ماهي معوقات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات وماهي الفرص المتاحة لها في الوقت الراهن؟	كيف تؤثر الصدمات الخارجية الناتجة عن سياسة الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري؟	ما مدى تأثير التغيرات في الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)؟
المنهج	وصفي، تحليلي	وصفي، تحليلي	تحليلي	تحليلي، تاريخي	الوصفي، التحليلي
الهدف	أهمية الحوكمة التي تساعد على زيادة فعالية إدارة الميزانية العامة للدولة	معرفة مدى أهمية الرقابة على الموازنة العامة في التخصيص الأمثل للموارد العامة	التنقيب على أهم الفرص المتاحة أمام ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات	معرفة مدى تأثر الإقتصاد الجزائري بالإنفتاح التجاري وكذا تأثير منظمة التجارة العالمية في عدة مجالات	إختبار العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية
الأداة القياسية المستخدمة	التحليل	التحليل	التحليل	نموذج التوازن العام	نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

جدول 2: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية

	الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية
العنوان	أثر الواردات على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية	أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في عدد من الدول النفطية مع إشارة خاصة إلى العراق	دور الإيرادات العامة والنفقات في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة حالة بين الأردن والسويد	دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية والإستراتيجية المقترحة لعلاجها	تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية
الفترة	2020-2001	2019-2003	2016-2019	2020/2019-2001/2000	2023-1990
الإشكالية	إلى أي مدى تؤثر الواردات على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001-2020)؟	ما مدى تأثير التجارة الخارجية لهذه الدول في النمو الإقتصادي؟	ما هو الدور الذي تؤديه السياسة المالية بأبعادها الايرادات العامة والنفقات العامة على معدلات النمو الاقتصادي في الأردن ومقارنتها بالسويد؟	معاناة الموازنة العامة المصرية من العجز المزمن	ما مدى تأثير التغيرات في الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)؟
المنهج	وصفي، تحليلي	وصفي، كمي	الوصفي المقارن	استنباطي المستند على تحليل الوصفي	الوصفي، التحليلي
الهدف	قياس أثر الواردات على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية	تحليل مؤشرات إتجاهات تطور التجارة الخارجية في العراق وإقتصادات الدول النفطية المشابهة له	مقارنة بين أثر السياسة المالية للأردن مع دولة ذات اقتصاد متقدم مثل السويد	دراسة وتحليل أهم أسباب عجز الموازنة العامة المصرية	إختبار العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية

الأداة القياسية المستخدمة	طريقة المربعات الصغرى العاديةOLS	نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL	تحليل	تحليل	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

جدول 3: مقارنة الدراسة الحالية مع دراسات باللغة الأجنبية

	الدراسة السابقة 1	**الدراسة السابقة 2**	**الدراسة السابقة 3**	**الدراسة السابقة 4**	**الدراسة الحالية**
العنوان	Russian budget structure efficiency empiirical study	Analysis of gravity model on the relationship between foregin trade and immigration the case of germany	An empirical investigation of budget and trade deficitts the case of nigeria	Water saving through international trade of agricultural products	تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية
الفترة	2002-2016	2000-2016	1980-2001		2023-1990
الإشكالية	ما العلاقة بين هيكل الموازنة والنمو الإقتصادي؟	ما العلاقة بين التجارة الخارجية والهجرة؟	ما مدى تأثير المتبادل بين الموازنة العامة وعجز التجارة على المدى الطويل والقصير؟	كيف تؤثر التجارة الدولية للمنتجات الزراعية على إستخدام الموارد المائية؟	ما مدى تأثير التغيرات في الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)؟
المنهج	تجريبي	تحليلي	تجريبي	تحليلي	الوصفي، التحليلي
الهدف	تحليل العلاقة بين هيكل الموازنة والنمو الاقتصادي	تحليل تأثيرات الهجرة على التجارة الخارجية في ألمانيا	تحليل العلاقة بين السياسة المالية وعجز التجارة في نيجيريا	حفظ المياه من خلال التجارة الدولية للمنتجات الزراعية	إختبار العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية

الأداة القياسية المستخدمة	SVAR	نموذج الجاذبية	تقنيات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	تحليل	نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

خلاصة :

تناول هذا الفصل الموازنة العامة من حيث مفهومها، أهميتها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، ومكوناتها الأساسية التي تشمل الإيرادات والنفقات. كما تطرق إلى التجارة الخارجية، مبرزًا مفهومها، أهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي، عناصرها الأساسية، وأسبابها، بالإضافة إلى النظريات الاقتصادية التي تفسرها.

أما في المبحث الثاني، فقد تم إستعراض الدراسات السابقة، حيث تم مراجعة الأبحاث العلمية المحلية والدراسات العربية، إضافة إلى الدراسات الأجنبية.

ولربط هذا الجزء النظري بجزء تطبيقي، سيتم في الفصل الثاني دراسة تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية من خلال التحليل القياسي.

الفصل الثاني:

قياس تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية بإستخدام ARDL

الفصل الثاني: قياس تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية بإستخدام ARDL

تمهيد:

لم يعد الإقتصاد مجرد علم يعتمد على إستعراض النظريات الإقتصادية فحسب، بل أصبح يركز بشكل أساسي على محاولة فهم المتغيرات الإقتصادية وتحليل إتجاهاتها. ويتم ذلك من خلال تطبيق الإقتصاد القياسي الذي يعبر عن العلاقات الإقتصادية بصيغة رياضية بإستخدام البرمجيات المتخصصة والبيانات الإحصائية. هذا المنهج يمكن من تقييم الفرضيات الإقتصادي وتطوير رؤى ونماذج جديدة. تعد هذه الأدوات أساسية في حل المشكلات الإقتصادية ، كما تقدم تقديرات وتوقعات تساعد الجهات المعنية في وضع الخطط وإتخاذ القرارات السليمة لإدارة الوضع الإقتصادي لأي بلد.

بعد تناول الإطار النظري للمتغيرات الرئيسية في الدراسة، والتي تشمل الموازنة العامة والتجارة الخارجية، فضلا عن إستعراض الأدبيات السابقة في الفصل الأول، سيتم دعم الجزء النظري بجزء تطبيقي.

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة

تعتمد الدراسات الإقتصادية القياسية على مجموعة من الأساليب والوسائل الإحصائية التي تتيح تحليل العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية وتفسير سلوكها عبر الزمن. في هذا الإطار، يتناول هذا المبحث الأدوات والمنهجيات المعتمدة في هذه الدراسة، حيث نقوم بدايةً بتعريف المتغيرات الإقتصادية محل الدراسة، مع توضيح مبررات إختيار الفترة الزمنية المعتمدة، بالإضافة إلى تتبع تطورها عبر السنوات. بعد ذلك، ننتقل إلى إستعراض الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة، والتي تشمل إختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية، الإرتباط الذاتي، تجانس التباين، والتوزيع الطبيعي. كما نناقش تقنيات التكامل المشترك، فترات الإبطاء، بهدف تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، مما يسمح بفهم أعمق لتأثيرات الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وأدوات جمع البيانات

1. التعريف بمتغيرات الدراسة

لتحليل التأثير القياسي للموازنة العامة على التجارة الخارجية، تم إستخدام بيانات سنوية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2023)، وذلك بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، وبنك الجزائر، مما يوفر 34 مشاهدة لبناء النموذج القياسي الخاص بالمتغيرات المدروسة والمتمثلة في الموازنة العامة والتجارة الخارجية، وقد تم إستخدام الوحدة المتمثلة في مليار دينار جزائري.

وقد تم إختيار أربعة متغيرات أساسية، تتضمن متغيرات مستقلة وتابعة، وذلك بهدف دراسة العلاقة بينها. وقد تم تمثيل هذه المتغيرات بإستخدام الرموز التالية:

Pe: النفقات العامة (تشير إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على مختلف القطاعات)

Pr: الإيرادات العامة (تمثل الموارد المالية التي تحصل عليها الحكومة من الضرائب)

Ex : الصادرات (تعبر عن إجمالي السلع والخدمات التي يتم تصديرها إلى الأسواق الخارجية)

Im: الواردات (تمثل قيمة السلع والخدمات التي يتم إستيراداها من الخارج)

2. مبررات إختيار الفترة الزمنية وتطور المتغيرات الاقتصادية المدروسة

تم إختيار الفترة الزمنية من 1990 حتى 2023 نظرا لأنها تغطي مراحل مهمة في الإقتصاد الجزائري، كما توفر هذه الفترة بيانات كافية لتحليل تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر. وبناء على ذلك، سنقوم بتحليل كيفية تطور المتغيرات عبر هذه الفترة.

1.2. تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2023

الشكل 1: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2023

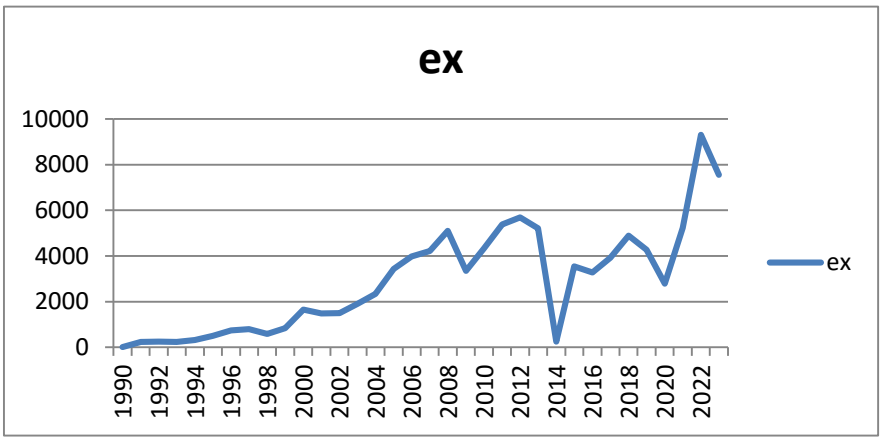

المصدر: من إعداد الطالبة

يظهر المنحنى تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2023، حيث نلاحظ إتجاها تصاعديا عاما في قيمتها مع وجود بعض التذبذبات في فترات معينة في بداية الفترة بين 1990 و 2000، كانت الصادرات منخفضة نسبيا مع نمو بطيء، مما قد يعزى إلى تأثيرات إقتصادية مثل إنخفاض أسعار النفط أو محدودية تنوع الصادرات. ومع دخول الألفية الجديدة شهدت الصادرات نموا ملحوظا حتى عام 2014، وهو ما قد يكون نتيجة لإرتفاع أسعار النفط وتحسن السياسات الإقتصادية. ومع ذلك بين 2014 و 2020 هناك بعض التذبذبات مما قد يكون إنعكاسا لتقلبات أسعار النفط والأزمات الإقتصادية العالمية. أما في الفترة الأخيرة، من 2020 إلى 2023، فقد سجلت الصادرات ارتفاعًا حادًا، تلاه

إنخفاض طفيف، وهو ما قد يكون مرتبطا بتغيرات في الطلب العالمي أو الإصلاحات الإقتصادية والسياسات التجارية. ويعكس بوضوح مدى تأثر الإقتصاد الجزائري بالعوامل الخارجية، خاصة أسعار النفط، مما يؤكد الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الصادرات التقليدية.

2.2. تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2023

الشكل 2: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2023

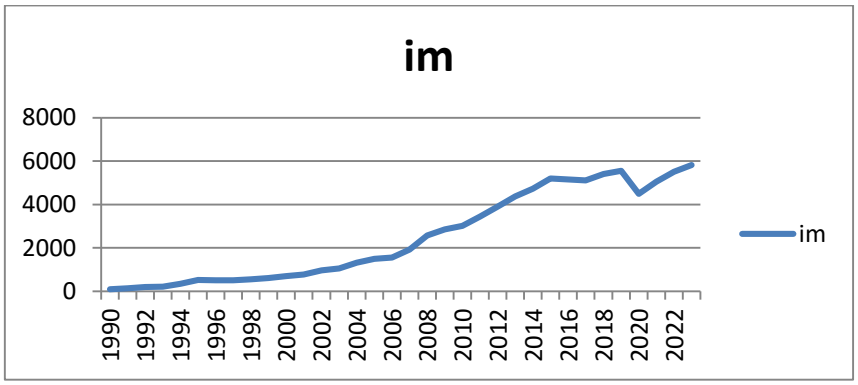

المصدر: من إعداد الطالبة

يعكس المنحنى تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2023، حيث يظهر إتجاه تصاعدي مستمر مع مرور الزمن، مما يدل على تزايد الإعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي. في بداية الفترة، كانت الواردات منخفضة نسبيا ولكنها سجلت نموا تدريجيا حتى أوائل الألفية الجديدة، حيث بدأت في الإرتفاع بوتيرة أسرع. بين عامي 2005 و2014، شهدت الواردات زيادة ملحوظة، مما قد يكون مرتبطا بتوسع النشاط الإقتصادي وزيادة الإستهلاك المحلي. ومع ذلك خلال الفترة 2015-2020، يظهر المنحنى بعض التذبذب ربما بسبب تراجع أسعار النفط وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري، مما دفع إلى تقليص الإستيراد في بعض السنوات. بعد عام 2020، عادت الواردات إلى الإرتفاع وهو ما قد يعكس تعافي الإقتصاد بعد جائحة كورونا وزيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة.

بشكل عام، يشير المنحنى إلى إعتماد متزايد على الواردات، مما يستدعي تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الفجوة بين الصادرات والواردات وتحقيق توازن اقتصادي مستدام.

3.2. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

الشكل 3: تطور النفقات العامة الجزائرية خلال الفترة 1990-2023

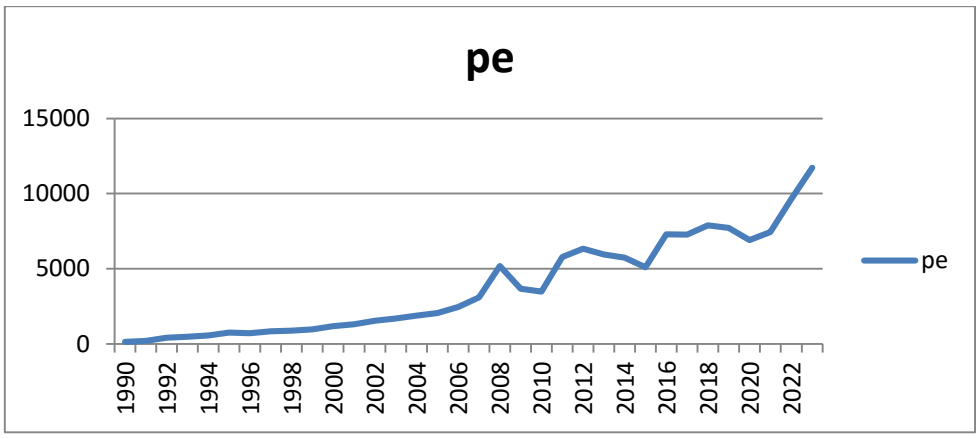

المصدر: من إعداد الطالبة

يظهر منحنى تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، حيث يمكن ملاحظة الإتجاه التصاعدي الواضح في مستويات الإنفاق العام، مما يعكس زيادة مستمرة في التزامات الدولة المالية. في بداية الفترة، كانت النفقات منخفضة نسبيا مع نمو تدريجي حتى أوائل الألفية الجديدة، حيث بدأ الإنفاق في الإرتفاع بوتيرة أسرع، وهو ما قد يفسر بزيادة الإستثمارات الحكومية في البنية التحتية والخدمات العامة. منذ عام 2005، شهدت النفقات العامة إرتفاعا ملحوظا مع بعض التذبذبات. خلال الفترة 2014-2020، يبدو أن هناك بعض التقلبات في الإنفاق، ربما نتيجة تأثير ذلك على الميزانية العامة، ومع ذلك بعد عام 2020، شهدت النفقات العامة إرتفاعا حادا، مما قد يكون ناتجا عن سياسات التعافي الإقتصادي بعد جائحة كورونا أو زيادة الدعم الحكومي للقطاعات المختلفة.

4.2. تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

الشكل 4: تطور الإيرادات العامة الجزائرية خلال الفترة 1990-2023

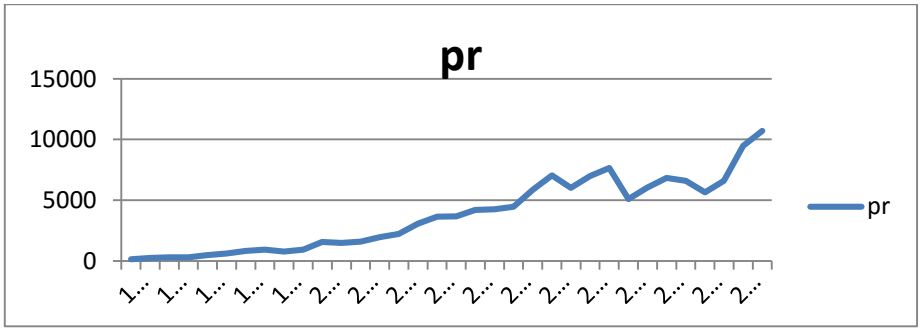

المصدر: من إعداد الطالبة

يبرز المنحنى تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، حيث يتضح الإتجاه التصاعدي المستمر في الإيرادات، مما يعكس تزايد قدرة الدولة على تحصيل الموارد المالية في السنوات الأولى من الفترة المدروسة، كانت الإيرادات منخفضة مع نمو تدريجي، ما يشير إلى تحسن الأداء الإقتصادي وزيادة العوائد الضريبية وغير الضريبية منذ بداية الألفية الجديدة، شهدت الإيرادات إرتفاعا ملحوظا، مدفوعا بزيادة أسعار النفط، الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل الحكومي. كما يلاحظ وجود بعض التقلبات بين 2008 و 2020، والتي قد تكون ناتجة عن التغيرات في الأسواق العالمية وتأثير الأزمات الإقتصادية وانخفاض أسعار المحروقات. غير أنه منذ 2020، تظهر زيادة حادة في الإيرادات، مما قد يكون مرتبطا بإصلاحات إقتصادية أو تعافي أسعار النفط بعد أزمة كورونا. يعكس هذا المنحنى مدى إعتماد المالية العامة في الجزائر على العائدات النفطية، مع ضرورة تعزيز مصادر دخل بديلة لتحقيق استدامة مالية طويلة الأمد.

5.2. تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

الشكل 5: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

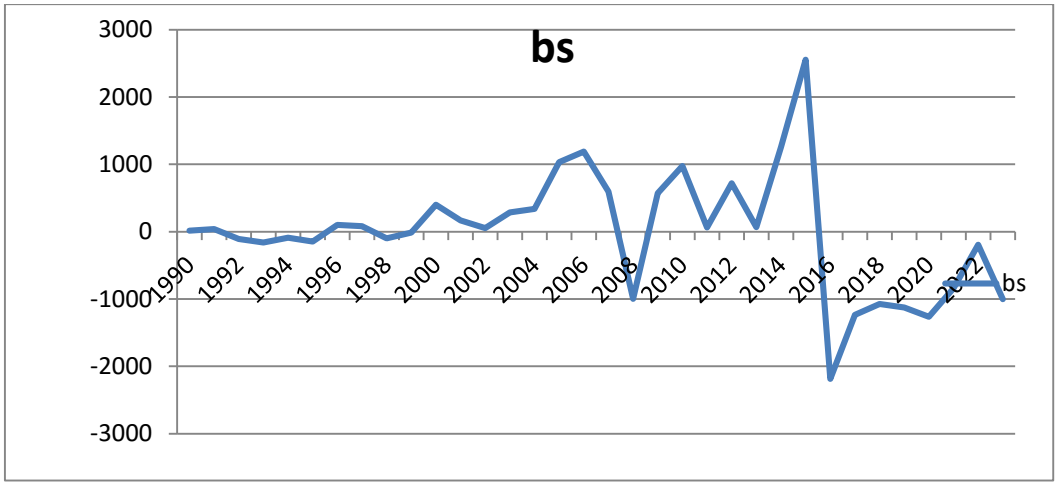

المصدر: من إعداد الطالبة

يظهر المخطط الزمني لسلسلة "bs" تقلبات كبيرة على مدى الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، حيث بدأت القيم قريبة من الصفر مع إستقرار نسبي في التسعينيات، قبل أن تبدأ في تسجيل تقلبات أكثر وضوحًا خلال العقد الأول من الألفية. لوحظ إرتفاع ملحوظ خلال الفترة 2004-2008، تلاه إنخفاض حاد قد يكون مرتبطًا بأزمة مالية أو تغيرات إقتصادية. إستمرت التقلبات خلال السنوات اللاحقة، مع تسجيل قمة حادة في 2014، أعقبها تراجع قوي نحو القيم السالبة، مما يعكس إحتمال حدوث صدمة إقتصادية أو أزمة مالية، ربما نتيجة لتراجع أسعار النفط وتأثيره على الإيرادات الحكومية. في الجانب

السالب، برزت عدة فترات من التراجع الحاد، أبرزها في منتصف العقد الأول من القرن 2000 وبعد 2014، حيث وصلت القيم إلى أدنى مستوياتها، مما قد يشير إلى زيادة العجز المالي أو ضعف أداء الصادرات مقارنة بالواردات. ورغم محاولات التعافي في السنوات الأخيرة، فإن القيم لا تزال غير مستقرة، ما يعكس إستمرار الضغوط الإقتصادية والتحديات التي تواجه الميزانية العامة والتجارة الخارجية. لذا، فإن فهم هذه التقلبات يتطلب تحليل العوامل الإقتصادية والسياسات المالية التي أثرت على الإقتصاد خلال هذه الفترة، خاصة فيما يتعلق بالإيرادات النفطية والتوازن التجاري.

6.2. تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

الشكل 6: تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

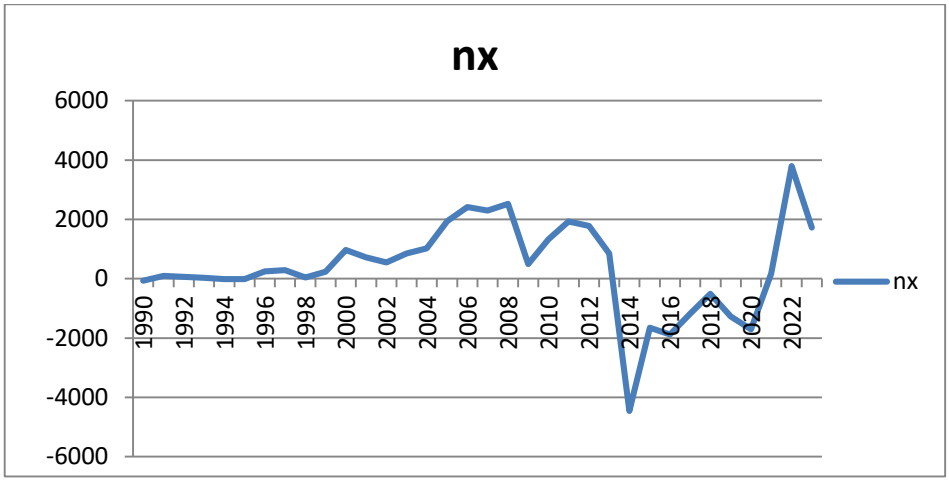

المصدر: من إعداد الطالبة

يظهر المخطط الزمني لسلسلة "nx" ، التي تمثل التوازن التجاري والإيرادات النفطية، تقلبات واضحة بين عامي 1990 و2023. في الجانب الموجب، شهدت السلسلة نموًا تدريجيًا حتى أوائل العقد الأول من القرن 2000، مع تسجيل ارتفاعات ملحوظة بين 2004 و2008، ما يشير إلى فترة ازدهار تجاري ربما بفضل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات. رغم بعض التقلبات، بقيت القيم موجبة إلى غاية 2014، عندما بلغت مستويات جيدة، مما يعكس فائضًا تجاريًا أو انتعاشًا في الإيرادات النفطية. بعد 2020، شهدت السلسلة انتعاشًا كبيرًا، حيث ارتفعت القيم بشكل حاد إلى ذروتها في 2022، ما قد يكون نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالميًا أو تحسن الصادرات.

أما في الجانب السالب، فقد سُجلت فترات انخفاض ملحوظة، أبرزها بعد 2014، حيث دخلت القيم في نطاق سلبي بشكل حاد، مما يعكس أزمة تجارية أو تراجعًا في الإيرادات النفطية، ربما بسبب انخفاض أسعار النفط أو زيادة الواردات مقارنة بالصادرات. استمر التدهور خلال الفترة 2015-2019، ما يشير

إلى إستمرار العجز التجاري. رغم بعض محاولات التعافي بعد 2020، إلا أن السلسلة لا تزال تعكس تقلبات شديدة، مما يدل على أن الإقتصاد لم يصل بعد إلى إستقرار مستدام في ميزانه التجاري. تعكس هذه التحولات مدى إرتباط التوازن التجاري بالإيرادات النفطية، مما يستدعي دراسة تأثير الصدمات الاقتصادية والسياسات المالية على التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة

1. إستقرارية السلاسل الزمنية

تشير إستقرارية السلسلة الزمنية إلى ثبات المتوسط، التباين، والترابط الذاتي بمرور الزمن، بحيث لا تتغير هذه الخصائص مع إختلاف الفترات الزمنية. بمعنى آخر، تكون السلسلة مستقرة عندما لا يظهر إتجاه عام متزايد أو متناقص في متوسط القيم، بل تبقى مستوياتها حول نفس المعدل دون إنحراف زمني واضح. كما أن توزيع القيم يكون متشابهاً عند مقارنة أي فترتين زمنيتين مختلفتين، مما يعني أن تقسيم البيانات إلى أجزاء زمنية متعددة سيؤدي إلى مشاهدات متشابهة من حيث الخصائص الإحصائية. وبالتالي، فإن السلسلة الزمنية تعتبر مستقرة عندما لا تظهر نمواً أو تراجعاً منتظماً في الإتجاه العام للبيانات. (المرشدي، 2021، صفحة 8)

لتكون السلسلة مستقرة، يجب أن تتوفر فيها الخصائص الثلاث التالية بشكل كامل ودون نقص: (الدكتورمحمد، 2012، الصفحات 200-201)

- تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن: $E(\ \ _t) = \mathrm{E}(Y_t + k) = \mu$
- ثبات التباين عبر الزمن

$$ar(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]2 = var(Y_t + k) = E[Y_t + k - E(Y_t + k)]2 = Y(0) = Y < \infty$$

- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$COV\left(Y_t, Y_t + k\right) E[(Y_t - \mu)(Y_t + k - \mu)] = COV(Y_t + k, Y_t + k + 1) = Y(K)$$

يهدف إختبار جذر الوحدة إلى فحص إستقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير في الدراسة، وذلك من خلال تحديد رتبة تكاملها. إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة في مستواها ولكن تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، فهي متكاملة من الرتبة $I(1)$، وإذا إحتاجت إلى الفرق الثاني، فهي من الرتبة $I(2)$. يتم ذلك بإستخدام إختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) الذي يعتمد على تقدير نموذج إنحدار ذاتي بسيط، حيث يتم إختبار الفرضيات التالية: (صلاح، 2018، الصفحات 597-598)

H_0: $\emptyset = 1$ والتي تعني أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة وغير مستقرة.

H_1: $\emptyset < 1$ التي تشير إلى أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة ومستقرة.

وللتغلب على مشكلة الارتباط الذاتي، يُستخدم اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller - ADF) بإضافة فروقات متأخرة، إذا تم رفض الفرضية الصفرية، فهذا يعني أن السلسلة مستقرة، أما إذا تم قبولها، فالسلسلة غير مستقرة وتحتاج إلى أخذ الفرق للوصول إلى الاستقرار مع اختبار نفس الفرضيات:

H_0: $\gamma = 1$ والتي تعني أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة وغير مستقرة.

H_1: $\gamma < 1$ التي تشير إلى أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة ومستقرة.

2. إختبار الإرتباط الذاتي

يتم إختبار وجود الترابط الذاتي أو إستقلالية البواقي باستخدام اختبار الترابط الذاتي (Autocorrelation test). وعند مستوى معنوية 0.05 ، نفترض الفرضية الصفرية H_0 عندما تكون $\rho_1 = 0$ التي تعني غياب الترابط الذاتي، مقابل الفرضية البديلة H_1 عند $\rho_1 \neq 0$ التي تشير إلى وجود ترابط ذاتي.

يعتمد الإختبار على حساب ورسم دالة الترابط الذاتي العينية (SACF) للبواقي، ثم مقارنتها مع القيم الحرجة لدالة الإختبار. إذا كانت قيمة ρ_1 تقع ضمن النطاق $\frac{\mp 1.96}{\sqrt{n}}$، فإننا نقبل الفرضية الصفرية، مما يشير إلى أن البواقي تتبع ضجيجًا أبيض (White Noise) ولا تعاني من الترابط الذاتي. (بري، 2018، صفحة 95)

3. إختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test

يستخدم هذا الإختبار للتحقق مما إذا كانت الأخطاء(البواقي) في النموذج تتمتع بتباين ثابت Homoscedasticity أو متغير Heteroscedasticity، ويعد تجانس التباين أحد الإفتراضات الأساسية في النماذج الخطية، حيث يفترض أن تباين الأخطاء يظل ثابت عبر جميع القيم. ولكن إذا كان تباين الأخطاء غير ثابت (أي يختلف عبر المشاهدات)، فإنها توصف بأنها غير متجانسة التباين (Heteroscedasticity). (BENYACOUB & MOURAD ES, 2021, p. 17)

لإختبار وجود مشكلة عدم ثبات التباين، يُقترح استخدام اختبار وايت (White Test) ، الذي يعتمد على تحليل العلاقة بين مربعات البواقي والمتغيرات المستقلة، بإستخدام إحصائية مضاعف لاغرانج $LM = n * R^2$ هذه الإحصائية تتبع توزيع كاي تربيع بدرجة حرية تساوي $2K$، يتم إختبار الفرضيتين التاليين: (Gujarati N. , 2003, p. 413)

H_0: الأخطاء تتمتع بتباين متجانس، أي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين.

H_1: الأخطاء تعاني من تباين غير متجانس، مما يشير إلى وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

لمعرفة النتيجة، تتم مقارنة القيمة المحسوبة لإختبار وايت مع القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع عند مستوى دلالة معين. إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة، نرفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة ، مما يعني أن هناك مشكلة عدم ثبات التباين في النموذج.

4. إختبار التوزيع الطبيعي

يُستخدم إختبار Jarque-Bera للتحقق مما إذا كانت بواقي معادلة التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك بالإعتماد على معياري الإلتواء (Skewness) والتفلطح .(Kurtosis) يقوم هذا الإختبار بفحص الفرضيتين التاليين: (Pesaran, 2015, p. 75)

الفرضية الصفرية: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

يعتمد الإختبار على إحصائية JB التي تتبع توزيع كاي تربيع (Chi-Square) بدرجتي حرية. تتم مقارنة القيمة المحسوبة لاختبار JB مع القيمة الجدولية 5.99، إذا كانت JB المحسوبة أكبر من 5.99، يتم رفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي. أما إذا كانت JB المحسوبة أقل أو يساوي 5.99، فلا يوجد دليل كافٍ لرفض الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكن إعتبار أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: منهجية ARDL

1. إختبار التكامل المشترك bounds test

تتميز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن الأساليب الأخرى بسهولة شروطها، حيث لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ويؤكد (Pesaran) أن إختبار الحدود في إطار (ARDL) يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية إذا كانت مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو مزيج بين الإثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الإختبار هو ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) . كما أن إختبار التكامل المشترك في إطار نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) يمكن تطبيقه على عينات صغيرة الحجم، ويسهم في تقدير العلاقات في الأمدين الطويل والقصير. يظهر أن نموذج (ARDL) يوفر أفضل النتائج للمعاملات

في الأمد الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Godfrey and Gerrad). (زهرة و الياس، 2018، صفحة 412)

يمكن التعبير عن الصيغة العامة للنموذج، الذي يتضمن المتغير التابع X وK مجموعة من المتغيرات التفسيرية X_1, X_2,X_k على الشكل التالي:

$$\Delta Y = C + \beta_1 X_{t-1} + \beta_2 X_{1t-1} + \beta_3 X_{2t-1} + \cdots + \beta_{K+1} X_{kt-1} + \sum_{i=0}^{p-1} \theta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \theta_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \theta_{3i} \Delta X_{2t-i} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \theta_{(k+1)} \Delta X_{kt-i} + \cup_t$$

حيث أن:

Δ: الفروق الأولى. C: الحد الثابت. ∪: حد الخطأ العشوائي.

β: معلمات العلاقة طويلة الأجل. θ: معلمات العلاقة قصيرة الأجل.

$q_k \ldots q_1$,q_2,p: تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات.

$X_k \ldots X_1$,X_2, γ على الترتيب.

2. تحديد فترات الابطاء المثلى

عند تقدير نموذج ARDL، يجب تحديد عدد فترات المتأخرة لكل متغير في النموذج، وهذا يؤثر بشكل كبير على جودة النتائج الاحصائية والتفسير الاقتصادي للنموذج.

ولتحديد النموذج ARDL الأمثل (أي النموذج الذي يعطي نتائج إحصائية ذات دلالة معنوية مع أقل عدد ممكن من المعلمات)، سيتم استخدام معيار معلومات Akaik. (BENYACOUB & MOURADES, 2021, p. 14)

3. تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير

إذا كانت المتغيرات الاقتصادية مرتبطة بعلاقة تكامل مشترك، فيمكن بناء نموذج يوضح ديناميكية العلاقة السببية بينها على المدى القصير، ويقدّر مدى سرعة عودة التوازن بعد حدوث اختلالات مؤقتة. فرغم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تلك المتغيرات، إلا أن هذا التوازن لا يتحقق دائمًا في الواقع، وقد تختلف قيمة المتغير التابع عن مستواه التوازني. ولهذا، يتم تضمين عنصر يُمثل الانحراف عن العلاقة التوازنية ضمن النموذج لتفسير التذبذبات قصيرة الأجل، حيث يتم إدخال البواقي الناتجة من تقدير العلاقة طويلة الأجل (بعد تباطؤها لفترة واحدة) ضمن نموذج العلاقة قصيرة الأجل. ويُشترط أن يكون

لهذا المعامل إشارة سالبة ودلالة إحصائية حتى يعكس وجود آلية لتصحيح الانحراف والعودة إلى التوازن (الهادي، 2023، الصفحات 64-65).

المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها

في إطار هذه الدراسة، تم إجراء تحليل قياسي يهدف إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بإستخدام نموذجين قياسيين، يهدف هذا التحليل إلى إختبار مدى دقة النماذج المستخدمة في تفسير الظاهرة محل الدراسة، من خلال التحقق من الفرضيات الأساسية للنمذجة الاقتصادية والتأكد من مدى إستقرارها وصلاحيتها. وتم الإعتماد على مجموعة من الإختبارات الإحصائية والتشخيصية لضمان دقة النتائج وتفسيرها بشكل علمي.

المطلب الأول: عرض النتائج وتحليلها

1. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

يشترط نموذج ARDL أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول أو خليط بينهما، وبغرض دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة تم إعتماد إختبارين لجذر الوحدة وهما إختبار جذر الوحدة لديكي فولير المطور وإختبار جذر الوحدة لفيليبس بيرون، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين 4 و5.

جدول 4: نتائج إختبارات جذر الوحدة عند المستوى

المتغيرات	نموذج بثابت		نموذج بثابت وإتجاه عام		نموذج بدون ثابت وإتجاه عام	
	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
EX	0.4710	0.6572	0.0507	0.0580	0.5778	0.7954
IM	0.9784	0.9788	0.6015	0.5911	0.9979	0.9947
PE	0.9943	1.0000	0.4064	0.9081	0.9943	1.0000
PR	0.9816	0.9920	0.3786	0.3980	0.9854	0.9861

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

يتبين من نتائج الجدول 4 أن جميع سلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، وهذا ما تبينه القيم الإحتمالية للإختبارين ADF و PP وذلك عند جميع النماذج (نموذج بثابت؛ نموذج بثابت و إتجاه ؛ نموذج بدون ثابت وإتجاه) التي جاءت قيمها أكبر من مستوى معنوية 5%.

بعدما كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى وبعد إجراء إختبارات جذر الوحدة ADF وPP عند الفرق الأول من خلال الجدول 5 تبين أن السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة جميعها مستقرة، وهذا ما تثبته القيم الإحتمالية وذلك عند جميع النماذج (نموذج بثابت ؛ نموذج بثابت و إتجاه ؛ نموذج بدون ثابت وإتجاه) التي جاءت قيمها أقل من مستوى معنوية 5%.

جدول 5: نتائج إختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول

المتغيرات	نموذج بثابت		نموذج بثابت وإتجاه عام		نموذج بدون ثابت وإتجاه عام	
	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
EX	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
IM	0.0002	0.0002	0.0010	0.0010	0.0002	0.0002
PE	0.0005	0.0003	0.0016	0.0000	0.0001	0.0001
PR	0.0001	0.0001	0.0004	0.0006	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

2. تقدير النموذج الأولARDL

1.2. إختبار التكامل المشترك بإستعمال إختبار الحدود bounds Test

لتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تم إستخدام إختبار الحدود (bounds test). أظهرت النتائج في الجدول 6 على وجود علاقة تكامل مشترك حيث أن القيمة الإحصائية لفيشر بلغت 6.215587 وهي أكبر من جميع الحدود العليا لكل مستويات المعنوية (0.1 ؛ 0.05 ؛ 0.01)، وعليه فإنه يمكن إستخدام نموذج ARDL.

جدول 6: نتائج إختبار الحدود bounds Test

احصائية فيشر F	%10		%5		%1	
6.215587	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
	2.630	3.350	3.100	3.870	4.130	5.000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

2.2. تحديد فترة الإبطاء المثلى

يتبين من الشكل 7 أن فترات الإبطاء المثلى هيا (1,1,0)ARDL وذلك حسب معيار Akaike الذي يأخذ أقل قيمة، وهي أصغر قيمة حسب معيار Akaike.

الشكل 7: فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL

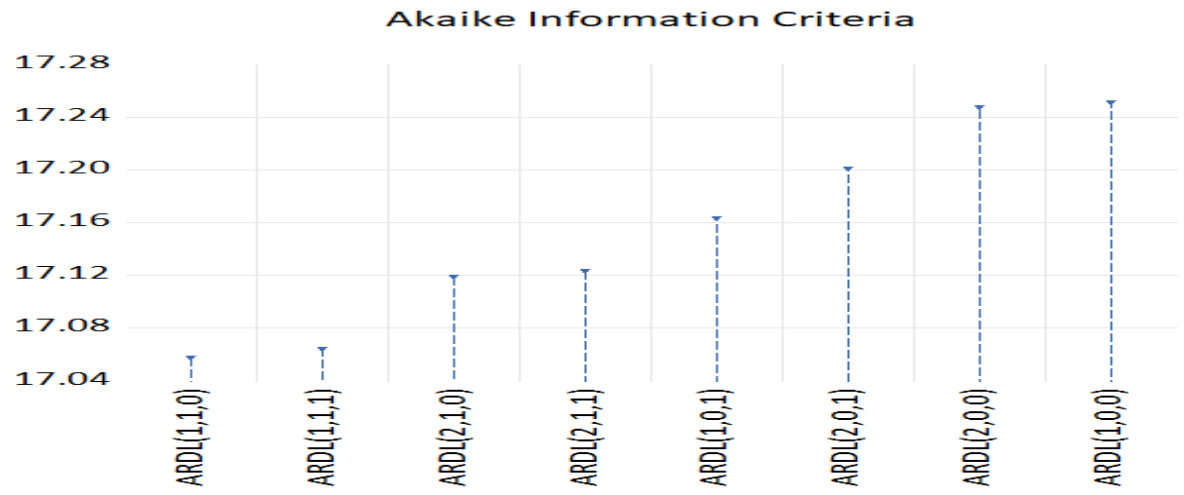

المصدر: من مخرجات برنامج EViews 13

3.2. تقدير نموذج الأجل القصير والأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL

أكدت النتائج السابقة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، لذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية القصيرة الأجل والطويلة الأجل بواسطة نموذج ARDL.

- **تقدير العلاقة القصيرة الأجل:**

تظهر النتائج الموضحة في الجدول 7 أن معلمة تصحيح الخطأ تحقق الشرطين، حيث أنها تظهر سالبة بقيمة 0.780910- ومعنوية حيث بلغت القيمة الإحتمالية لها 0.0000 وهي أقل من مستوى

معنوية 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة في المدى القصير مع إمكانية التصحيح للوصول إلى علاقة توازنية في المدى الطويل.

كما تبين النتائج أن النفقات العامة بدرجة تأخير واحدة تؤثر على الصادرات، حيث أنه توجد علاقة طردية في المدى القصير، وهي معنوية وهذا ما تثبته القيمة الإحتمالية التي بلغت 0.0077 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05.

جدول 7: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعلمات	الإنحراف المعياري	إحصائية t	القيمة الإحتمالية
COINTEQ	−0.780910	0.148843	−5.2446539	0.0000
D(PE)	0.562361	0.197331	2.849831	0.0077

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

- **تقدير العلاقة طويلة الأجل:**

يتبين من الجدول 8 أن هناك علاقة عكسية في المدى الطويل بين النفقات العامة بدرجة إبطاء واحدة و الصادرات لكن هذي العلاقة غير معنوية لأن القيمة الإحتمالية بلغت 0.5048 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05، في حين جاءت العلاقة طويلة المدى بين الإيرادات العامة والصادرات طردية حيث بلغ معامل إنحدارها 0.811757 وبقيمة إحتمالية 0.0226 وهي أقل من 0.05 وهذا يدل على معنوية العلاقة بين المتغيرين.

جدول 8: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

المتغيرات	المعلمات	الإنحراف المعياري	إحصائية t	القيم الإحتمالية
PE(−1)	−0.222103	0.329036	−0.675011	0.5048
PR	0.811757	0.337646	2.404166	0.0226
C	444.9908	421.3257	1.056168	0.2993
CE= EX(−1)−(−0.222103*PE(−1)+0.811757*PR+444.990828)				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

4.2. الإختبارات التشخيصية

يظهر الجدول 9 نتائج إختبارات التحقق من صحة الإفتراضات الأساسية للنموذج. بالنسبة لإختبار تجانس التباين(ARCH)، بلغت القيمة الاحتمالية 0.9797، وهي أعلى من مستوى المعنوية 0.05، مما

يدل على عدم وجود مشكلة في تجانس التباين، أي أن تباين الأخطاء يظل ثابتا عبر العينة، وهو شرط أساسي لضمان كفاءة التقديرات.

أما إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء، فقد أسفر عن قيمة احتمالية قدرها 0.5603، وهي أيضا أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء، أي أن الأخطاء العشوائية غير مترابطة زمنيا، بناء على هذه النتائج، يمكن الإستنتاج بأن النموذج لا يعاني من مشكلات جوهرية تتعلق بتجانس التباين أو الإرتباط الذاتي.

جدول 9: نتائج إختبارات التشخيص

نوع الإختبار	إحصائية الإختبار	القيمة الإحتمالية
HeteroskedasticityTest ARCH	0.000656	0.9797
BreuschGodfrey.Serial correlation LM Test	0.592363	0.5603

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

5.2. إختبارات الإستقرار الهيكلي لنموذج

- **إختبار cusum:** لتأكد من خلو نموذج ARDL المقدر من أي تغيرات هيكلية تم إستخدام إختبار المجموع التراكمي للبواقي cusum وأسفرت نتائج الإختبار على الإستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة كما هو موضح في الشكل 8 حيث أن التمثيل البياني للإختبار يقع داخل الحدود الحرجة لمستوى معنوية 0.05.

الشكل 8: نتائج إختبارات الإستقرار الهيكلي لنموذج

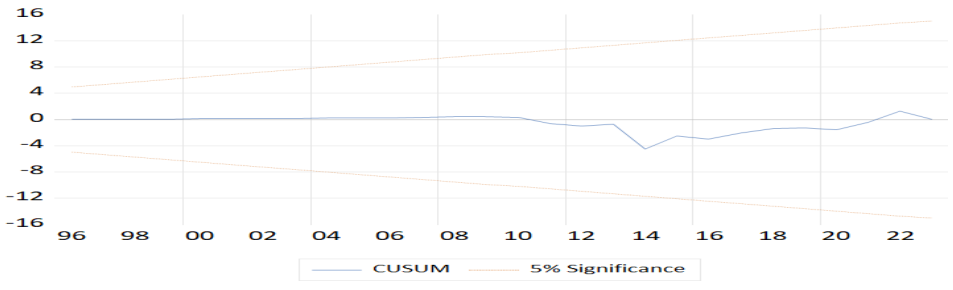

المصدر: من مخرجات برنامج EViews 13

- **إختبار Ramsey reset test:**

جدول 10: نتائج إختبارRamsey reset test

إحصائية فيشر	القيمة الإحتمالية
0.594752	0.4473

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

لإختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي تم إستخدام إختبار Ramsey reset test، وقد تبين أن الشكل الدالي لنموذج ملائم لأن القيمة الإحتمالية الإحصائية لفيشر قدرت ب 0.594752 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05.

3. تقدير النموذج الثانيARDL

1.3. إختبار التكامل المشترك بإستعمال إختبار الحدودbounds Test

للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، تم إجراء إختبار الحدود(bounds Test) وقد أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك، حيث بلغت الإحصائية الخاصة بفيشر 11.406337، وهي تفوق جميع القيم الحرجة العليا عند مختلف مستويات المعنوية(0.1 ؛ 0.05 ؛ 0.01). وبناء على ذلك، يمكن إعتماد نموذج ARDL في التحليل.

جدول 11: نتائج إختبار الحدود bounds Test

إحصائية فيشرF	%10		%5		%1	
11.406337	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
	2.630	3.350	3.100	3.870	4.130	5.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

2.3. تحديد فترة الإبطاء المثلى

يظهر من الشكل 9 أن الفترات المثلى للإبطاء هي (1,0,0)ARDL، وذلك وفقا لمعيارAkaike ، الذي يعتمد على أدنى القيم. وقد تبين أن هذه القيمة هي الأصغر وفقا لهذا المعيار.

الشكل 9: نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى

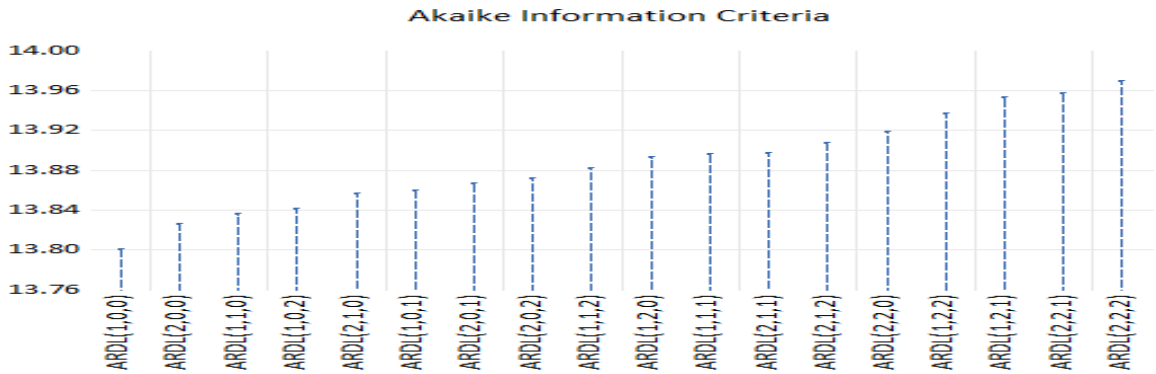

المصدر: من مخرجات برنامج EViews 13

3.3. تقدير نموذج الأجل القصير والأجل الطويل بإستخدام نموذج ARDL

بما أن نتائج الدراسة أثبتت وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإنه من الضروري تقدير كل من العلاقة التوازنية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بإستخدام نموذج ARDL.

- **تقدير العلاقة القصيرة الأجل**

تشير نتائج الجدول 12 إلى أن معامل التصحيح يحقق الشرطين المطلوبين، حيث جاء سالبا بقيمة 0.236203-، مما يعكس وجود تصحيح نحو التوازن، كما أنه معنوي إحصائيا، إذ بلغت قيمته الإحتمالية 0.0000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05. وهذا يؤكد وجود علاقة قصيرة المدى مع إمكانية التعديل للوصول إلى حالة توازنية على المدى الطويل.

جدول 12: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعلمات	الانحراف المعياري	إحصائية t	القيمة الإحتمالية
COINTEQ*	-0.236203	0.033289	-7.095436	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

- **تقدير العلاقة طويلة الأجل:**

تظهر نتائج الجدول 13 وجود علاقة طردية على المدى الطويل بين النفقات العامة والواردات، حيث بلغ معامل الإنحدار 0.030036. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة غير معنوية إحصائيا، نظرا لأن القيمة الإحتمالية المسجلة كانت 0.8922، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05. في المقابل، تبين أن

الإيرادات العامة ترتبط إيجابيا بالواردات أيضا، حيث بلغ معامل إنحدارها 0.740424، وكانت هذه العلاقة معنوية إحصائيا، إذ بلغت القيمة الإحتمالية 0.0069، وهي أقل من 0.05، مما يدل على دلالة العلاقة بين المتغيرين.

جدول 13: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

المتغيرات	المعلمات	الإنحراف المعياري	إحصائية t	القيم الاحتمالية
PE	0.030036	0.219827	0.136636	0.8922
PR	0.740424	0.254987	2.903771	0.0069
C	157.4865	279.5312	0.563395	0.5774
CE = IM(−1) − (0.030036*PE + 0.740424*PR + 157.486502)				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

4.3. إختبارات التشخيص

يظهر الجدول 14 نتائج إختبارات التشخيص التي تهدف إلى التحقق من صحة الإفتراضات الأساسية للنموذج. بالنسبة لإختبار تجانس التباين(ARCH)، فقد بلغت القيمة الإحتمالية 0.4015، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، أي أن تباين الأخطاء ثابت عبر العينة، وهو شرط مهم لضمان كفاءة التقديرات.

أما إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء(Breusch Godfrey.Serial correlation LM Test)، فقد أسفر عن قيمة إحتمالية قدرت ب 0.1986 وهي أيضا أعلى من 0.05، مما يعني عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء، وبالتالي فإن الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنيا. بناء على هذه النتائج، يمكن القول أن النموذج لا يعاني من مشاكل جوهرية تتعلق بتجانس التباين أو الإرتباط الذاتي.

جدول 14: نتائج إختبارات التشخيص

نوع الإختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الإحتمالية
Heteroskedasticity Test ARCH	0.724297	0.4015
Breusch Godfrey.Serial correlation LM Test	1.717083	0.1986

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

5.3.إختبار إستقرارية النموذج

- **إختبارcusum:** للتحقق من عدم وجود تغيرات هيكلية في نموذج ARDL المقدر، تم إجراء إختبار المجموع التراكمي للبواقي. وأظهرت نتائج الإختبار أن النموذج يتمتع بالإستقرار الهيكلي، كما هو موضح في الشكل 10. حيث يقع التمثيل البياني للإختبار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 0.05، مما يشير إلى عدم وجود تغيرات هيكلية قد تؤثر على دقة التقديرات.

الشكل 10: نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج

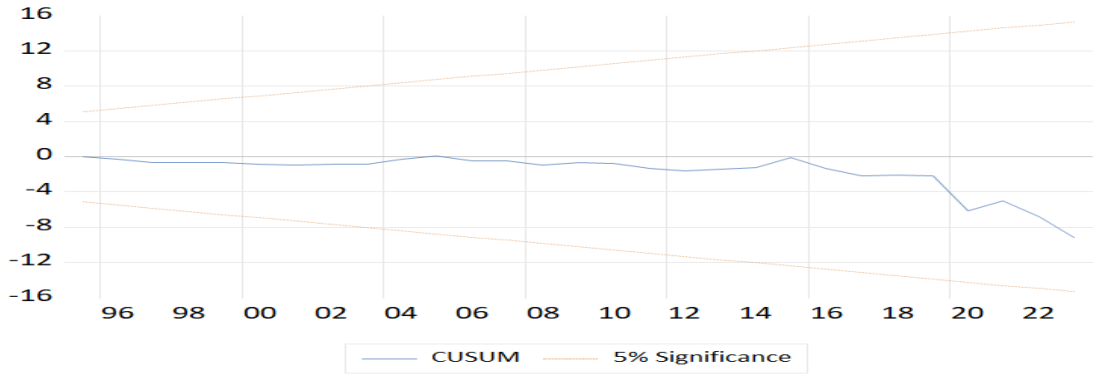

المصدر: من مخرجات برنامج EViews 13

- **إختبار Ramsey reset test:**

جدول 15: نتائج إختبار Ramsey reset test

إحصائية فيشر	القيمة الإحتمالية
3.309934	**0.0796**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

تم إستخدام إختبارRamsey reset test للتحقق من مدى ملائمة التصميم الداخلي للنموذج المقدر. وأظهرت النتائج أن الشكل الدالي للنموذج مناسب، حيث كانت القيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر0.0796 أعلى من مستوى معنوية 0.05 مما يدل على عدم وجود خطأ في تحديد الشكل الوظيفي لنموذج.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

- أظهرت نتائج إختبارات جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، وبعد إجراء الفرق الأول تبين أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول.
- أسفر إختبار الحدود لتكامل الحدود على وجود تكامل مشترك للنموذجين المستخدمين ARDL حيث بلغت إحصائيات الإختبار للنموذجين على التوالي 6.215587 ؛ 11.406337 وهما أكبر من مستوى معنوية 0.05.
- بينت نتائج معيار Akaik أن فترات الإبطاء المثلى لنموذج انحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة الأول هي ARDL(1 , 1, 0) أما بالنسبة لنموذج الثاني فكانت فترات الإبطاء المثلى هي ARDL(1 , 0 , 0).
- بينت النتائج تقدير العلاقة في المدى القصير لنموذج الأول أن النفقات العامة بدرجة تأخير واحدة تؤثر على الصادرات، حيث أنه توجد علاقة طردية في المدى القصير، وهي معنوية وهذا ما تثبته القيمة الإحتمالية التي بلغت 0.0077 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05.
- أظهرت نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير للنموذج الثاني وجود علاقة قصيرة المدى ذات دلالة إحصائية، وهي ما تؤكده القيمة الإحتمالية التي بلغت 0.0000، حيث إنها أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى معنوية العلاقة على المدى القصير.
- ظهرت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية في كلا النموذجين حيث بلغت في النموذج الأول 0.780910- بقيمة إحتمالية 0.0000، في حين بلغت في النموذج الثاني 0.236203- بقيمة إحتمالية 0.0000.
- أظهرت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الأول على وجود علاقة طردية معنوية طويلة الأجل بين الإيرادات العامة والصادرات في حين جاءت العلاقة بين النفقات العامة والصادرات غير معنوية.
- أوضحت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج الثاني وجود إرتباط طردي معنوي بين النفقات العامة والواردات على المدى الطويل. كما تبين أن العلاقة بين الإيرادات العامة والواردات إيجابية أيضا، مما يعكس تأثيرهما المشترك على مستوى الإيرادات.
- بناء على النتائج السابقة يمكن القول إن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلات تتعلق بعدم تجانس التباين أو الإرتباط الذاتي لكلا النموذجين، مما يدعم موثوقية التقديرات وإستقرارها.

- أظهرت نتائج إختبار Ramsey reset test لكلا النموذجين، أن النموذج مصمم بشكل مناسب، حيث تجاوزت القيمة الإحتمالية لإحصائية فيشر على التوالي 0.594752 ؛ 3.309934 مستوى معنوية 0.05، مما يعني عدم وجود أخطاء في تحديد الشكل الوظيفي للنموذج.
- تم إختبار التغيرات الهيكلية بإستخدام إختبار cusum للنموذجين، وأظهرت النتائج أن التمثيل البياني يقع داخل الحدود عند مستوى المعنوية 0.05، مما يشير إلى إستقرار النموذج على المدى الزمني المدروس.

خلاصة

تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية في الجزائر بإستخدام نموذج ARDL أظهرت إختبارات جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، لكنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، مما أكد إمكانية إستخدام منهجية التكامل المشترك. كما بيّن إختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، مما يدعم صحة النماذج المقدرة.

في المدى القصير، أظهرت النتائج أن النفقات العامة تؤثر على الصادرات بشكل إيجابي ومعنوي في النموذج الأول، بينما أكدت معنوية العلاقة قصيرة الأجل في النموذج الثاني أيضًا. أما في المدى الطويل، فقد تبين وجود علاقة طردية معنوية بين الإيرادات العامة والصادرات في النموذج الأول، وبين النفقات العامة والواردات في النموذج الثاني.

بالإضافة إلى ذلك، كانت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية في كلا النموذجين، مما يشير إلى عودة العلاقة طويلة الأجل إلى التوازن. كما أظهرت الإختبارات التشخيصية أن النموذجين لا يعانيان من مشكلات الإرتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، مما يؤكد موثوقية النتائج.

أخيرًا، أثبت إختبار Ramsey RESET أن النماذج مصممة بشكل صحيح ولا تعاني من أخطاء في تحديد الشكل الوظيفي، مما يعزز دقة التحليل ويدعم إمكانية الإعتماد على النتائج في فهم تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر.

خاتمة

جاءت هذه الدراسة لتحليل تأثير الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، وذلك في إطار سعيها لفهم طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة المالية، الممثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة، وأداء قطاع التجارة الخارجية، المتمثل في الصادرات والواردات.

إنطلقت الدراسة من تأصيل نظري يوضح المفاهيم الأساسية المتعلقة بمتغيرات البحث، لتُتوج بجانب تطبيقي إعتمد على منهجيةARDL ، من خلال بناء نموذجين منفصلين يخصّ كل منهما أحد مكونات التجارة الخارجية. وتم إجراء مختلف الإختبارات القياسية اللازمة لضمان صدق النتائج من حيث الإستقرارية، التكامل المشترك، ومعلمات التصحيح، بالإضافة إلى التحقق من جودة النماذج وإستقرارها الهيكلي.

أظهرت النتائج أن العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية ليست موحدة، بل تختلف حسب المتغير المستهدف (صادرات أو واردات) والأفق الزمني (قصير أو طويل الأجل)، مما يعكس ديناميكية هذه العلاقة وتأثرها بعوامل داخلية وخارجية متعددة.

وعليه، فإن هذه الدراسة تسهم في تقديم فهم أعمق لأثر السياسة المالية على التجارة الخارجية، وتفتح المجال أمام مزيد من البحوث التي تأخذ في الإعتبار متغيرات وسيطة أو ظرفية، مع التأكيد على أهمية ملائمة أدوات السياسة المالية مع الأهداف التجارية والاقتصادية الكلية للدولة.

1. **إختبار الفرضيات:**

يمكن إختبار الفرضيات المقترحة سابقا كما يلي:

- **الفرضية الرئيسية:** تؤثر النفقات العامة والإيرادات العامة على أداء التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك من خلال تأثيرهما على حجم الصادرات والواردات، تم تأكيد هذه الفرضية جزئيًا، حيث أن العلاقة بين المتغيرات المالية والتجارة الخارجية كانت غير معنوية في النموذج الأول على المدى الطويل (النفقات العامة)، ولكنها كانت معنوية وموجبة في النموذج الثاني، مما يدل على تأثير الموازنة العامة بشكل متفاوت على مكونات التجارة الخارجية.

- **فيما يخص الفرضيات الفرعية:**

1. بينت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية قصيرة الأجل بين النفقات العامة والصادرات (p-value = 0.0077)، لكن العلاقة طويلة الأجل غير معنوية، وبالتالي تأثير النفقات على الصادرات محدود في الزمن، وبالتالي تم تأكيد هذه الفرضية جزئيا فقط في الأجل القصير.
2. تم رفض هذه الفرضية، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين النفقات العامة والواردات في الأجل الطويل، أي أن إرتفاع النفقات العامة يؤدي إلى زيادة الواردات وليس الحد منها.
3. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية طويلة الأجل بين الإيرادات العامة والصادرات، مما يشير إلى أن الإيرادات تساعد على تعزيز الأداء التصديري، وهذا يثبت صحة الفرضية.
4. أظهرت النتائج عدم صحة الفرضية، حيث أن العلاقة بين الإيرادات العامة والواردات كانت طردية أيضًا، ما يدل على أن إرتفاع الإيرادات لا يؤدي إلى تقليص الواردات، بل على العكس، قد يساهم في زيادتها،
5. تم تأكيد هذه الفرضية بوضوح، حيث أظهرت النماذج تباينًا في النتائج بين الأجلين، سواء من حيث المعنوية أو إتجاه العلاقة، وهو ما يعكس سلوكًا ديناميكيًا للعلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية في الجزائر.

نتائج الدراسة:

- ظهرت نتائج إختبار جذر الوحدة أن جميع السلاسل الزمنية في النموذجين غير مستقرة عند المستوى، ولكن بعد إجراء الفرق الأول تبين أن جميع السلاسل أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، مما يتيح إستخدام نموذج ARDL في التحليل.
- كما أظهر إختبار الحدود لتكامل الحدود وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في كلا النموذجين، حيث بلغت إحصائيات الإختبار للنموذجين على التوالي 6.215587 و11.406337، وهما أكبر من مستوى معنوية 0.05، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- تبين نتائج معيار Akaike أن فترات الإبطاء المثلى لنموذج إنحدار الذاتي للفجوات الزمنية كانت ARDL(1 , 1, 0) في النموذج الأول، في حين كانت فترات الإبطاء المثلى في النموذج الثاني هي ARDL(1 , 0 , 0).

- بالنسبة للنتائج المتعلقة بالعلاقة في المدى القصير، فقد أظهرت تقديرات النموذج الأول أن النفقات العامة تؤثر إيجابيًا على الصادرات بدرجة تأخير واحدة، حيث كانت العلاقة طردية ومعنوية، وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية التي بلغت 0.0077، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05.
- كما أظهرت نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير للنموذج الثاني وجود علاقة معنوية قصيرة المدى بين النفقات العامة والواردات، حيث كانت القيمة الإحتمالية 0.0000، مما يشير إلى دلالة إحصائية قوية لهذه العلاقة على المدى القصير.
- أما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ، فقد كانت سالبة ومعنوية في كلا النموذجين، حيث بلغت في النموذج الأول 0.780910- بقيمة إحتمالية 0.0000، وفي النموذج الثاني 0.236203- بقيمة إحتمالية 0.0000، مما يدل على سرعة تصحيح التوازن طويل الأجل في كلا النموذجين.
- بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل، أظهرت نتائج تقدير النموذج الأول وجود علاقة طردية معنوية بين الإيرادات العامة والصادرات، بينما كانت العلاقة بين النفقات العامة والصادرات غير معنوية. أما في النموذج الثاني، فقد تبين وجود علاقة طردية معنوية بين النفقات العامة والواردات على المدى الطويل، كما أظهرت النتائج أيضًا علاقة إيجابية بين الإيرادات العامة والواردات، مما يعكس تأثيرًا مشتركًا في توجيه الإيرادات.
- بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل تتعلق بعدم تجانس التباين أو الإرتباط الذاتي، مما يعزز موثوقية التقديرات وإستقرارها في كلا النموذجين.
- كما أظهرت نتائج إختبار Ramesy reset teset أن النموذجين تم تصميمهما بشكل مناسب، حيث تجاوزت القيم الإحتمالية للإحصائية فيشر 0.594752 و3.309934 على التوالي مستوى المعنوية 0.05، مما يعني عدم وجود أخطاء في تحديد الشكل الوظيفي للنموذج.
- أخيرًا، تم إختبار التغيرات الهيكلية بإستخدام إختبار CUSUM، وأظهرت النتائج أن التمثيل البياني يقع داخل الحدود عند مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على إستقرار النماذج خلال فترة الدراسة.

6. التوصيات أو الإقتراحات

- يُوصى بترشيد الإنفاق العمومي وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية التي تساهم في دعم الصادرات وتحسين الميزان التجاري.

- من الضروري تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والتجارية لضمان إنسجام الأهداف وتحقيق توازن مستدام في القطاع الخارجي.

– يُستحسن العمل على تنويع مصادر الإيرادات العمومية، لتقليل الإعتماد على عائدات المحروقات وتعزيز الإستقرار المالي للدولة.

– يُنصح بإعتماد أدوات الاقتصاد القياسي بشكل دوري لتقييم أثر السياسات المالية على التجارة الخارجية، بما يدعم إتخاذ قرارات إقتصادية مبنية على معطيات دقيقة.

7. آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة العديد من الآفاق البحثية التي يمكن أن تساهم في إثراء المعرفة الاقتصادية حول تأثيرات الموازنة العامة على التجارة الخارجية في الجزائر. على الرغم من أن هذه الدراسة قد سلطت الضوء على بعض جوانب العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة والتجارة الخارجية، إلا أنه يوجد العديد من الجوانب التي يمكن إستكشافها في المستقبل:

– إمكانية توسيع الدراسة لتشمل متغيرات أخرى مؤثرة على التجارة الخارجية، مثل سعر الصرف، التضخم، والإستثمار الأجنبي المباشر.

– تطبيق النموذج على دول أخرى ذات إقتصاد ريعي لمقارنة أثر الموازنة العامة على التجارة الخارجية في بيئات مختلفة.

– دراسة تأثير هيكل الموازنة (تقسيم النفقات بين إستثمارية وإستهلاكية) على مكونات التجارة الخارجية بشكل منفصل.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1. ابتسام فريحي. (2018). دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945.
2. احمد عبد الصبور عبد الكريم احمد. (2013). دور الوقف في تخفيف العبء عن الموازنة العامة المصرية. *ابحاث اقتصادية وادارية*(3).
3. احمدحشيش الدكتور عادل. (2006). *اساسيات المالية العامة*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
4. اسماء مخاليف، دردوري، و طارف خاطر لحسن. (بلا تاريخ). اختبار العلاقة بين التضخم والموازنة العامة في الجزائر 1990-2016. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*.
5. الايمان بكي نور، و عويشات سميه. (2023). دراسة تحليلية قياسية للتجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
6. الحاج طارق. (2009). *المالية العامة* (الإصدار 1). عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
7. الدكتور حسن أحمد توفيق. (2016). *التجارة الخارجية دراسة تطبيقية*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
8. الدكتور خالد أحمد علي محمود. (2019). *التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة*. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
9. الدكتور عادل أحمد حشيش. (2006). *أساسيات المالية العامة*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
10. الدكتور عطا الله علي الزبون. (2015). *التجارة الخارجية*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
11. الدكتور محمد خالد المهايني. (2000). الموازنة العامة للدولة في سورية-الواقع والافاق. *16*(1).
12. السيد محمد احمد السريتي. (2009). *التجارة الخارجية*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
13. الله علي الزبون د عطا. (2015). *التجارة الخارجية*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
14. الوجيز في المالية العامة. (2000). *سوزي عدلي ناشد*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

15. ايمن سليمان جليل جرار. (2022). دور الايرادات العامة والنفقات العامة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة بين الاردن والسويد. *مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، 1*(10).

16. أيوب العباسي حروشي بوبكر. (2019). أثر الجباية على الميزانية العامة-حالة الجزائر (2000-2015) (مذكرة ماستر) ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العقيد أحمد دراية.

17. بارزان زياد عزيز مامندبراني. (2021). اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في عدد من الدول النفطية مع اشارة خاصة الى العراق للمدة 2003-2019 (رسالة ماجيستر). نيقوسيا، كلية العلوم الاقتصادية والادارية: جامعة الشرق الادنى.

18. بكي نور الايمان، و سميه عويشات . (2023). دراسة تحليلية قياسية للتجارة الخارجية واثرها على الاقتصاد الجزائري (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر). 53-54. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

19. بلحواس سليمة، و حكيم نشاد. (2024). دراسة الاثر غير المتماثل لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي. *مجلة مجاميع المعرفة، 9*(1).

20. بلقاسم بن دار، و حميدان اسمهان. (2022). أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2020 (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر). تبسة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي التبسي تبسة.

21. بلمهبول سوسن، و ندى لشهب. (2023). دراسة تحليلية لبدائل تمويل الموازنة العامة في الجزائر قراءة في قوانين تسوية الميزانية (مذكرة مكملة لشهادة ماستر). ميلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة عبد الحفيظ بوالصف.

22. بن شعيب خيرة. (2018). مساهمة الجباية البترولية في تمويل الايرادات (مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر). تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعةة ابن خلدون.

23. بوكونة نورة. (2012). تمويل التجارة الخارجية في الجزائر (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

24. جابري فاطمة زهرة، و الهناني فراح الياس. (2018). اثر تقلبات اسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1987-2013. *مجلة اقتصاديات المال والاعمال*.

25. جمال جويدان الجمل. (2013). *التجارة الخارجية* (الإصدار 1).

26. جهاد سعيد خصاونة. (2010). *علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي* (الإصدار 1).

27.حكيم شيلالي، و منان منور. (2015). صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر). البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة اكلي محدد اولحاج.

28.حمزة العوادي، و الخنشور جمال. (2016). اشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2015. *ابحاث اقتصادية وادارية*.

29.حنيش أحمد. (2016). دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العمومي دراسة حالة الجزائر 2000-2014 (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

30.حياة بن اسماعيل. (2009). *تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة* (الإصدار 1). مصر: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

31.خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد. (2022). دراسة تحليلية لاسباب عجز الموازنة العامة المصرية والاستراتيجية المقترحة لعلاجها. *مجلة الشروق للعلوم التجارية*(14).

32.خديجةقايد سليمان، و الزهراء هاشم مروى فاطمة. (2024). اعداد وتحضير ميزانية الدولة في الجزائر (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر). عين تموشنت، كلية الحقوق، الجزائر: جامعة بلحاج بوشعيب.

33.خصاونةجهاد سعيد. (2010). *علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي* (الإصدار 1). عمان: دار وائل لنشر.

34.د عدنان ماجد عبد الرحمن بري. (2018). *طرق التنبؤ الاحصائي بواسطة R*.

35.د فايز عبد الهادي أحمد محمود. (2023). العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الادخار والاستثمار(دراسة تطبيقية مقارنة على جمهورية مصر العربية ودول شرق أسيا). *دراسات، 24*(2).

36.د.عثمان محمد ياسين فراج، عبد المجيد احمد محمد عزام، و فاوي يوسف فاوي ياسمين. (2022). تقييم أساليب اعداد الموازنة العامة-دراسة تحليلية-. *المجلة العلمية للبحوث التجارية* (1).

37.دكتور عبد المعطي عساف. (بلا تاريخ). *ادارة المالية العامة*. الكويت، كلية التجارة، الكويت: جامعة الكويت.

38.رشيد شباح، و شعيب بغداد. (2019). قياس العلاقة بين الايرادات والنفقات العامة في الجزائر وفق نموذج شعاع تصحيح الخطأ للفترة 1990-2017. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، 9*(3).

39.رقية اسلام. (2018). واقع تمويل التجارة الخارجية في البنوك التجارية بالجزائر (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر). ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة احمد دراية.

40.رويحة عباس. (2013). تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر (مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

41.زروال خير الدين. (2012). التجارة الخارجية في الدول النامية حالة الجزائر (مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر). قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945.

42.سارة محمد هلال الشنابلة. (2024). اثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الاردن 1990-2020. *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية*.

43.سامي عفيفي حاتم. (بلا تاريخ). *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم*. الدار المصرية اللبنانية.

44.سعد حمود عبد الله الحارثي، و عبد الوهاب شطي وليد. (2023). اثر الواردات على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2001-2020. *المجلة العربية للنشر العلمي*(58).

45.سعد عبد الكريم حماد الدليمي، غازي فيصل الدليمي فيصل، و هادي عبد الله ذاكر. (2023). *التجارة الخارجية تطبيقات اقتصادية كلية* (الإصدار 1). بغداد، بغداد: دار الكتب والوثائق ببغداد.

46.سعيد علي العبيدي. (2011). *اقتصاديات المالية العامة* (الإصدار 1). الاردن: دار الدجلة للنشر والتوزيع.

47.سموك نوال. (2019). أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

48.سوزي عدلي ناشد. (بلا تاريخ). *أساسيات المالية العامة*. الاسكندرية، مصر: منشورات الحلبي الحقوقية.

49.شلالي رشيد. (2012). تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية (مذكرة ماجيستر). 20-21. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

50.شيخي الدكتورمحمد. (2012). *طرق الاقتصاد القياسي*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

51.شيلالي حكيم، و منور منان. (2015). صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر). البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة اكلي محدد اولحاج.

52.شيماء هنيدة، و ناريمان تلي. (2022). دراسة قياسية لأثر التضخم على الموازنة العامة في الجزائر باستخدام نماذج أشعة انحدار الذاتي خلال الفترة (1990-2020) (مذكرة ضمن

متطلبات نيل شهادة ماستر). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

53. صالح حداد. (2024). اثر التضخم المستورد على هيكل الواردات (أطروحة دكتوراه). الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

54. طارق الحاج. (2009). *المالية العامة* (الإصدار 1). عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

55. طالب دليلة. (2018). اثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*(3).

56. طه يونس حمادي. (2007). نظريات التجارة الدولية التقليدية الكلاسيكية والحديثة والتكتلات الاقتصادية مع اشارة الى السوق الاوروبية الموحدة. *كلية الادارة والاقتصاد*(39).

57. عادل قائد العامري، و محمد عبد الجبار توفيق. (2018). تقدير دالة الطلب على النقود في اليمن منهج التكامل المشترك ARDL. *مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة*(20).

58. عبد الامير حسن علي. (2005). التغيير في النفقات الراسمالية واثره على ربحية شركات الدواء. *مجلة كلية التربية الأساسية*(43).

59. عبد الله د سلمان حسين سناءاحمد ياسين. (بلا تاريخ). اشكالية الموازنة العامة في ظل التشريع العراقي. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 22*(87).

60. عدنان ابراهيم شهاب الطائي. (2021). دور السلطة التشريعية في مرحلة اعداد الموازنة العامة (بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماستر). المنصورة، كلية الحقوق، مصر: جامعة المنصورة.

61. عصام الدين عبد الوهاب محمد، و عطية عمر عطية هجو. (2023). اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان2002-2020. *المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية*.

62. علي الزبون عطا الله. (2015). *التجارة الخارجية*. عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

63. علي مسعودي. (2019). أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة -حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

64. عمر النور كريم الدين عمر، ابراهيم يوسف علي زين العابدين، و علي ابكر محمد حامد. (ديسمبر, 2021). دور نظم محاسبة التكاليف في ترشيد الانفاق العام وتحقيق أهداف الموازنة. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 6*(2).

65.عمرون وسام. (2017). دور التجارة الالكترونية في تفعيل عمليات التجارة الخارجية-دراسة حالة- (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر).. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945.

66.فريحي ابتسام، و ايمان نوار. (2018). دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر). قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945.

67.فواغلة زينب، و حنان غدام. (2013). اتجاهات التجارة في ظل التنمية المستدامة للاقتصاديات العربية (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر). قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945.

68.قايد سليمان خديجة، و مروى فاطمة الزهراء هاشم. (2024). اعداد وتحضير ميزانية الدولة في الجزائر (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر). عين تموشنت، كلية الحقوق، الجزائر: جامعة بلحاج بوشعيب.

69.كرار حمزة حسين علي المرشدي. (2021). تشخيص وتقدير نماذج السلاسل الزمنية الموسمية مع تطبيق عملي. كربلاء، العراق.

70.لعمرية لعجال. (2019). دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر 2019-2021. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12*(2).

71.محمد السواعي. (2006). *التجارة والتنمية* (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

72.محمد شاكر عصفور. (2008). *اصول الموازنة العامة* (الإصدار 1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

73.محمد شيخي. (2012). *طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات*. عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

74.محمد شيخي الدكتور. (2012). *طرق الاقتتصاد القياسي محاظرات وتطبيقات* (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

75.محمد علي جاسم، و جابر عبد كاظم. (2015). النفقات التحويلية العامة ودورها في اعادة توزيع الدخل مع اشارة خاصة الى تجارب منتخبة. *العلوم الاقتصادية والادارية، 21*(82).

76.محمدالصوص نداء. (2008). *التجارة الخارجية*. عمان: مكتبة المحجتمع العربي للنشر والتوزيع.

77.محمدخصاونة. (2014). *المالية العامة النظرية والتطبيق* (الإصدار 1). عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

78.محمدمنال جابر مرسي. (2021). العلاقة بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، الصفحات 401-402.

79.محمود رجب محمود. (2022). اثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في مصر. *مجلة البحوث التجارية، 44*(3).

80.مشري ايناس، و ندى كرايمية. (2022). متطلبات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر (مذكرة مقدمة لشهادة الماستر). تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي التبسي.

81.مكاحلية دنيا، و الحاجة هلالي. (2022). تأثير تقلبات اسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

82.نداء محمد الصوص. (2008). *التجارة الخارجية*. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

83.نداءمحمدالصوص. (2008). *التجارة الخارجية*. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

84.نزيه عبد المقصود محمد مبروك. (2015). شفافية الموازنة العامة للدولة، أهميتها، واليات تعزيزها. *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا*(30)، .

85.نور محمد لمين. (2012). دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات (مذكرة ماجسيتر).. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة تلمسان.

86.وسام عمرون. (2017). دوير التجارة الخارجية في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، 1*(1).

87.دردوري لحسن، و لخضر لقليطي. (سبتمبر, 2017). الموازنة العامة في التشريع الجزائري. (7).

88.لحسن دردوري، و لخضر لقليطي. (سبتمبر, 2017). الموازنة العامة في التشريع الجزائري. (7).

89.خالد صلاح الدين طه محمود. (December, 2018). تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة لدراسة علاقة التكامل المشترك بين اسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة من 1-1-2015 الى 20-2-2018. *Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci*، *3*.

90.ابراهيم مصطفى هويدي، و الهادي عبد الله الحسين. (ديسمبر, 2019). أهمية الإيرادات الضريبية غير النفطية وأثرها على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2008). *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*(14).

ثانيا: المراجع الأجنبية

1.Agostinho S ROSA) .may-aug, 2011 .(Inflation and budget deficit what is the Relationnship in portugal .*economia*.(2)*12* ،

2.BENYACOUB, B., & MOURAD ES, S. (2021). Modélisation ARDL, test de cointégration aux bornes pour la vérification de la soutenabilité de la dette publique au Maroc. *Revue Internationale du Chercheur, 2*(4).

3.BENYACOUB, B., & MOURADES, S. (2021). Modelisation ARDL. test de cointegration aux bornes pour la verification de la soutenabilite de la dette publique au Maroc. *Revue Internationale du chercheur, 2*(4).

4.Damodar N. Gujarati .(2003) .*BASIC ECONOMETRICS*4 الإصدار) TH .(NEW DELHI ،INDIA.

5.Dayikh, A., abdulnasir , M. S., Shareef, Ghayth, H., & Jamila, K. A. (s.d.). An Economic Study of the Role of Foregin Trade of Some agricultural Crops in Meeting the Needs of the Libyan Consumer. *journal of the Advances in agricultural Researches.*

6.Gujarati, N. (2003). *Basic Econometrics* (éd. 4). NEW Delhi, India.

7.Hasters Salih Mohammed .(2021) .the public Budget and ITS impact ON Economic Development IRAK case Study for the period 2004-2019 (Masters thesis .(Nicosis.

8.K.Chapagain ،A.Y.Hoekstra و ،H.H.G.Savenije .(2006) .Water saving through international trade of agricultural products .*Hydrologyand EarthSystem Sciences*.

9.Kudrina, A., & Alexander, K. (2018). Russian budget structure efficiency: Empirical study. *Russian Journal of Economics*.

10.Onafowora, O. A., & Oluwole , O. (2015). AN EMPIRICALINVESTIGATION OF BUDGETAND TRADE DEFICITS: THE CASE OFNIGERIA. *The Journal of Developing Areas,* (2).

11.Pesaran, H. (2015). *Time Series and panel Data Econometrics.* america.

12.sarah A.A. AL-Disty ،M. Bassiony Halah A و ،Amin Hanfy MOHAMMED .(2024) .The Impact of Logistics on The Development of Singapore's Exports .*Journal of the Advances in Agricultural Researches (JAAR)*

13.Shaker و ،Adly Saber .(2015) .the relationship between FDI and international Trade the case of Egypt .*Munich personal repec archive*.

14.SOYYİĞİT, S., & Halil , Ö. (2019). Analysis of Gravity Model on the Relationship Between Foreign Trade and Immigration: The Case of Germany. *Journal of Economy Culture and Society*.

15.BENYACOUB, B., & MOURAD ES, S. (2021). Modélisation ARDL, test de cointégration aux bornes pour la vérification de la soutenabilité de la dette publique au Maroc. *Revue Internationale du Chercheur, 2*(4).

16.BENYACOUB, B., & MOURADES, S. (2021). Modelisation ARDL. test de cointegration aux bornes pour la verification de la soutenabilite de la dette publique au Maroc. *Revue Internationale du chercheur, 2*(4).

17.Dayikh, A., abdulnasir , M. S., Shareef, Ghayth, H., & Jamila, K. A. (s.d.). An Economic Study of the Role of Foregin Trade of Some agricultural Crops in Meeting the Needs of the Libyan Consumer. *journal of the Advances in agricultural Researches,*.

18.Gujarati, D. N. (2003). *BASIC ECONOMETRICS* (éd. 4TH). NEW DELHI, INDIA.

19.Gujarati, N. (2003). *Basic Econometrics* (éd. 4). NEW Delhi, India.

20.K.Chapagain, A.Y.Hoekstra, & H.H.G.Savenije. (2006). Water saving through international trade of agricultural products. *Hydrologyand EarthSystem Sciences*.

21.Kudrina, A., & Alexander, K. (2018). Russian budget structure efficiency: Empirical study. *Russian Journal of Economics*.

22.Mohammed, H. S. (2021). the public Budget and ITS impact ON Economic Development IRAK case Study for the period 2004-2019 (Masters thesis). Nicosis.

23.Onafowora, O. A., & Oluwole , O. (2015). AN EMPIRICALINVESTIGATION OF BUDGETAND TRADE DEFICITS: THE CASE OFNIGERIA. *The Journal of Developing Areas*.

24.Pesaran, H. (2015). *Time Series and panel Data Econometrics.* america.

25.ROSA, A. S. (2011, may-aug). Inflation and budget deficit what is the Relationnship in portugal. *economia*.

26.sarah A.A. AL-Disty ،M. Bassiony Halah A و ،Amin Hanfy MOHAMMED .(2024) .The Impact of Logistics on The Development of Singapore's Exports .Journal of the Advances in Agricultural Researches (JAAR).،

27.Shaker, & Saber, A. (2015). the relationship between FDI and international Trade the case of Egypt. *Munich personal repec archive*,.

28.SOYYİĞİT, S., & Halil , Ö. (2019). Analysis of Gravity Model on the Relationship Between Foreign Trade and Immigration: The Case of Germany. *Journal of Economy Culture and Society*.

قائمة الملاحق

الملحق 1: تطور متغيرات الدراسة للجزائر خلال الفترة (1990-2023)

years	pe	pr	ex	im	bs	nx
1990	136,5	152,5	15,549	87,03	16	-71,481
1991	212,1	248,9	233,594	139,25	36,8	94,344
1992	420,131	311,864	249,018	188,62	-108,267	60,398
1993	476,627	313,949	239,566	205,05	-162,678	34,516
1994	566,329	477,181	324,33	339,23	-89,148	-14,9
1995	759,617	611,731	498,458	513,202	-147,886	-14,744
1996	724,609	825,157	740,813	498,32	100,548	242,493
1997	845,1	926,6	791,7742	501,577	81,5	290,1972
1998	876	774,6	588,8755	552,36	-101,4	36,5155
1999	961,7	946,7	840,5246	610,68	-15	229,8446
2000	1178,1	1578,1	1657,2057	690,43	400	966,7757
2001	1321	1489,9	1480,3261	764,87	168,9	715,4561
2002	1550,6	1603	1501,1849	957,04	52,4	544,1449
2003	1690,2	1974,4	1902,0559	1047,44	284,2	854,6159
2004	1891,8	2229,7	2337,4424	1314,39	337,9	1023,0524
2005	2052	3082,6	3431,5452	1493,64	1030,6	1937,9052
2006	2453	3639,8	3979,0099	1558,55	1186,8	2420,4599
2007	3092,7	3688,5	4214,1537	1916,83	595,8	2297,3237
2008	5190,5	4191	5095,0364	2572,03	-999,5	2523,0064
2009	3676	4246,3	3347,6351	2854,81	570,3	492,8251
2010	3492,9	4466,9	4333,6057	3011,81	974	1321,7957
2011	5790,1	5853,6	5374,1421	3442,51	63,5	1931,6321
2012	6339,3	7058,1	5687,3799	3907,07	718,8	1780,3099
2013	5957,5	6024,1	5217,1176	4368,54	66,6	848,5776
2014	5738,4	6995,7	255,0792	4719,72	1257,3	-4464,6408
2015	5103,1	7656,3	3537,1813	5193,46	2553,2	-1656,2787
2016	7297,5	5110,1	3277,7253	5154,78	-2187,4	-1877,0547
2017	7282,7	6047,9	3928,2876	5111,3	-1234,8	-1183,0124
2018	7899,1	6826,9	4889,2779	5402,33	-1072,2	-513,0521
2019	7725,5	6601,6	4275,39845	5551,29	-1123,9	-1275,89155
2020	6902,9	5640,9	2781,63	4492,53	-1262	-1710,9
2021	7436,1	6597,5	5219,99	5053,6	-838,6	166,39
2022	9660	9467,3	9304,39	5503,29	-192,7	3801,1
2023	11721,5	10718,1	7548,48	5820,5	-1003,4	1727,98

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، وبنك الجزائر

الملحق 2: اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		EX	IM	PE	PR
With Constant	t-Statistic	-1.6007	0.3678	0.9010	0.4372
	Prob.	***0.4710***	***0.9784***	***0.9943***	***0.9816***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5466	-1.9587	-2.3310	-2.3879
	Prob.	***0.0507***	***0.6015***	***0.4064***	***0.3786***
		*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2789	2.7459	2.3496	1.9350
	Prob.	***0.5778***	***0.9979***	***0.9943***	***0.9854***
		n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(EX)	d(IM)	d(PE)	d(PR)
With Constant	t-Statistic	-6.8884	-5.1746	-4.8282	-5.4123
	Prob.	***0.0000***	***0.0002***	***0.0005***	***0.0001***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.8225	-5.2008	-5.0690	-5.5556
	Prob.	***0.0000***	***0.0010***	***0.0016***	***0.0004***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.7753	-3.9867	-4.4122	-4.7248
	Prob.	***0.0000***	***0.0002***	***0.0001***	***0.0000***
		***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 3: اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول لمتغيرات الدراسة

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 2
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 33

Test Statistic	Value
F-statistic	6.215587

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.915	3.695	3.538	4.428	5.155	6.265
35	2.845	3.623	3.478	4.335	4.948	6.028
Asymptotic	2.630	3.350	3.100	3.870	4.130	5.000

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

الملحق 4: درجة التأخير المثلى لنموذج الأول

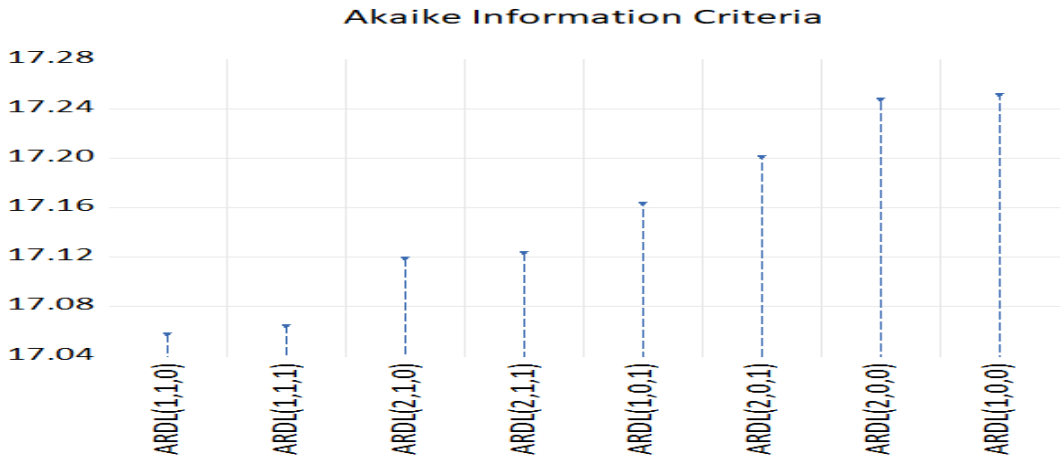

الملحق 5: تقدير العلاقة القصيرة الأجل لنموذج الأول

Error Correction

Dependent Variable: D(EX)
Method: ARDL
Date: 01/26/25 Time: 19:33
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): PE PR
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 8
Selected model: ARDL(1,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.780910	0.148843	-5.246539	0.0000
D(PE)	0.562361	0.197331	2.849831	0.0077

R-squared	0.514777	Mean dependent var	228.2706
Adjusted R-squared	0.499125	S.D. dependent var	1504.821
S.E. of regression	1065.000	Akaike info criterion	16.83803
Sum squared resid	35160993	Schwarz criterion	16.92873
Log likelihood	-275.8275	Hannan-Quinn criter.	16.86855
F-statistic	32.88814	Durbin-Watson stat	1.949639
Prob(F-statistic)	0.000003		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق 6: تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الأول

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)
CE = EX(-1) - (-0.222103*PE(-1) + 0.811757*PR + 444.990828)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PE(-1)	-0.222103	0.329036	-0.675011	0.5048
PR	0.811757	0.337646	2.404166	0.0226
C	444.9908	421.3257	1.056168	0.2993

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

Cointegrating Series

الملحق 7: اختبارات التشخيص

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.592363	Prob. F(2,26)	0.5603
Obs*R-squared	1.438159	Prob. Chi-Square(2)	0.4872

,30)	0.9797
-Square(1)	0.9789

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 01/26/25 Time: 19:45
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.063429	0.316958	-0.200118	0.8429
PE	0.226157	0.371743	0.608368	0.5482
PE(-1)	-0.033878	0.295411	-0.114681	0.9096
PR	-0.177945	0.336643	-0.528585	0.6016
C	114.5480	378.0318	0.303012	0.7643
RESID(-1)	0.001705	0.390748	0.004363	0.9966
RESID(-2)	0.295220	0.271734	1.086430	0.2873

R-squared	0.043581	Mean dependent var	-4.55E-13
Adjusted R-squared	-0.177132	S.D. dependent var	1048.228
S.E. of regression	1137.282	Akaike info criterion	17.09650
Sum squared resid	33628657	Schwarz criterion	17.41394
Log likelihood	-275.0923	Hannan-Quinn criter.	17.20331
F-statistic	0.197454	Durbin-Watson stat	2.057438
Prob(F-statistic)	0.974594		

'or	t-Statistic	Prob.
).4	1.618455	0.1160
55	0.025613	0.9797

)endent var	1096081.
endent var	3594289.
'o criterion	33.12082
criterion	33.21243
Quinn criter.	33.15119
'atson stat	2.002803

الملحق 8: اختبار cusum

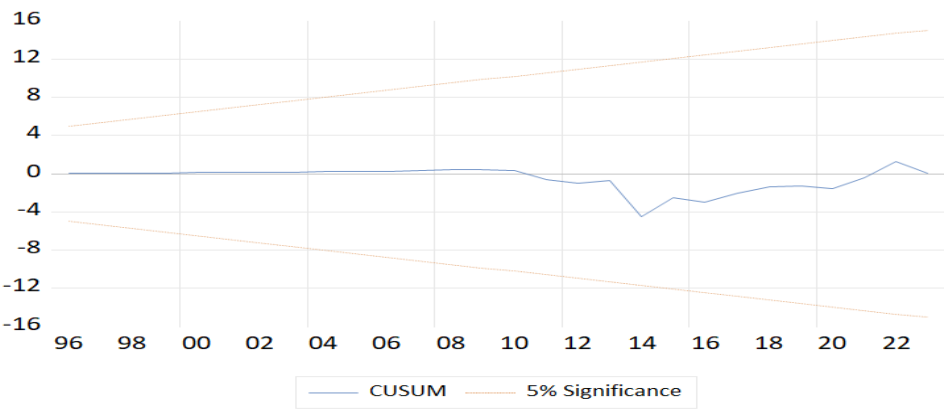

الملحق 9: اختبار Ramsey Reset Test

Ramsey RESET Test
Equation: EX1
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: EX EX(-1) PE PE(-1) PR C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.771202	27	0.4473
F-statistic	0.594752	(1, 27)	0.4473
Likelihood ratio	0.719029	1	0.3965

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	757828.0	1	757828.0
Restricted SSR	35160993	28	1255750.
Unrestricted SSR	34403165	27	1274191.

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-275.8275
Unrestricted LogL	-275.4680

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: EX
Method: Least Squares
Date: 01/26/25 Time: 19:58
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments

الملحق 10: اختبار التكامل المشترك لنموذج الثاني لمتغيرات الدراسة

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 2
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 33

Test Statistic	Value
F-statistic	11.406337

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.915	3.695	3.538	4.428	5.155	6.265
35	2.845	3.623	3.478	4.335	4.948	6.028
Asymptotic	2.630	3.350	3.100	3.870	4.130	5.000

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

الملحق 11: درجة التأخير المثلى لنموذج الثاني

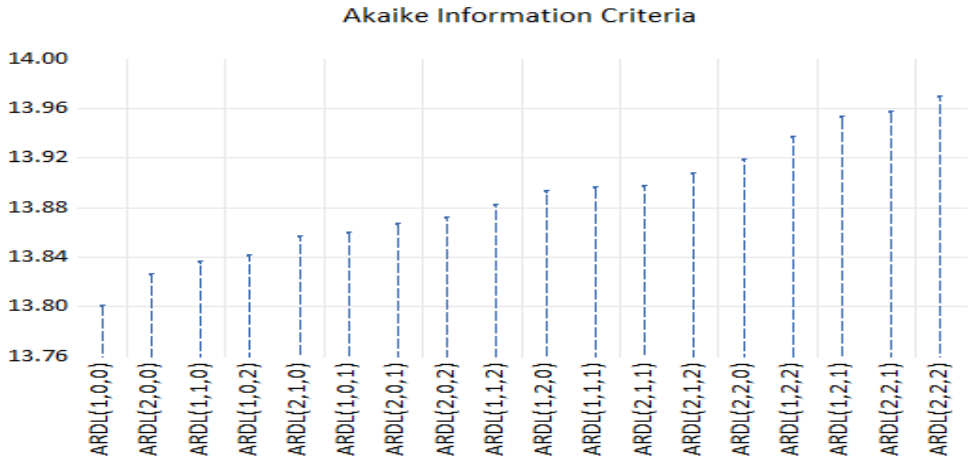

الملحق 12: تقدير العلاقة القصيرة الأجل لنموذج الثاني

Error Correction

Dependent Variable: D(IM)
Method: ARDL
Date: 01/26/25 Time: 19:48
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): PE PR
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 18
Selected model: ARDL(1,0,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.236203	0.033289	-7.095436	0.0000

R-squared	0.468102	Mean dependent var	173.7415
Adjusted R-squared	0.468102	S.D. dependent var	290.5581
S.E. of regression	211.9080	Akaike info criterion	13.58002
Sum squared resid	1436960.	Schwarz criterion	13.62536
Log likelihood	-223.0703	Hannan-Quinn criter.	13.59527
Durbin-Watson stat	2.321979		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق 13: تقدير العلاقة الطويلة الأجل لنموذج الثاني

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = IM(-1) - (0.030036*PE + 0.740424*PR + 157.486502)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PE	0.030036	0.219827	0.136636	0.8922
PR	0.740424	0.254987	2.903771	0.0069
C	157.4865	279.5312	0.563395	0.5774

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

الملحق 14: اختبارات التشخيص

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.717083	Prob. F(2,27)	0.1986
Obs*R-squared	3.723692	Prob. Chi-Square(2)	0.1554

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 01/26/25 Time: 19:53
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IM(-1)	0.073857	0.074343	0.993456	0.3293
PE	-0.037859	0.055852	-0.677856	0.5036
PR	-0.001972	0.047049	-0.041908	0.9669
C	-14.31852	64.20843	-0.223001	0.8252
RESID(-1)	-0.397272	0.226341	-1.755189	0.0906
RESID(-2)	-0.313600	0.236077	-1.328377	0.1952

R-squared	0.112839	Mean dependent var	-3.20E-13
Adjusted R-squared	-0.051450	S.D. dependent var	211.9080
S.E. of regression	217.2909	Akaike info criterion	13.76332
Sum squared resid	1274814.	Schwarz criterion	14.03541
Log likelihood	-221.0947	Hannan-Quinn criter.	13.85487
F-statistic	0.686833	Durbin-Watson stat	1.855070
Prob(F-statistic)	0.637534		

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.724297	Prob. F(1,30)	0.4015
Obs*R-squared	0.754371	Prob. Chi-Square(1)	0.3851

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/26/25 Time: 19:54
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	38635.33	22700.66	1.701947	0.0991
RESID^2(-1)	0.154945	0.182061	0.851057	0.4015

R-squared	0.023574	Mean dependent var	44902.20
Adjusted R-squared	-0.008973	S.D. dependent var	120929.2
S.E. of regression	121470.6	Akaike info criterion	26.31319
Sum squared resid	4.43E+11	Schwarz criterion	26.40480
Log likelihood	-419.0111	Hannan-Quinn criter.	26.34356
F-statistic	0.724297	Durbin-Watson stat	1.984981
Prob(F-statistic)	0.401480		

الملحق 15: اختبار cusum

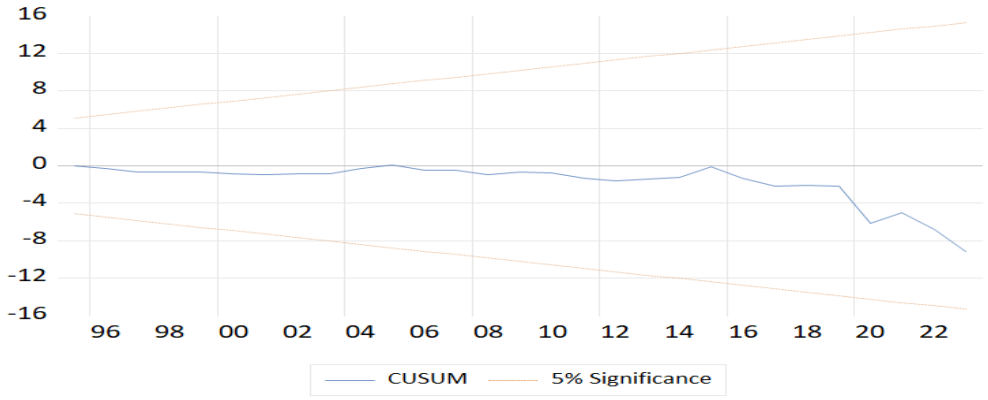

الملحق 16: اختبار Ramsey Reset Test

Ramsey RESET Test
Equation: IM1
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: IM IM(-1) PE PR C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.819322	28	0.0796
F-statistic	3.309934	(1, 28)	0.0796
Likelihood ratio	3.687120	1	0.0548

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	151908.4	1	151908.4
Restricted SSR	1436960.	29	49550.34
Unrestricted SSR	1285051.	28	45894.69

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-223.0703
Unrestricted LogL	-221.2267

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: IM
Method: Least Squares
Date: 01/26/25 Time: 19:59
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments